أصول الرجال

الشواوي



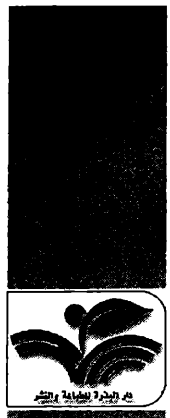
السيد محمد جواد الشبيري

أصول الرجال

للمستوى الأول

للسيد محمد رضا السيستاني





أصول الرجال

السيد محمد جواد الشبيري

الكمية : ٢٠٠٠ نسخة

الطبعة : الاولى

السنة : ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

الناشر : دار البذرة

النجف الاشرف - نهاية شارع الرسول (ص)

قرب مدرسة النضال

باسمه تعالى

قد كنت ألّفت هذه الرسالة قبل عشرين سنة فعاودت النظر فيها فأصلحت بعض أغلاطها وأرجعت إلى الطبعات الحديثة من المصادر ككتاب الفهرست حيث أرجعت إلى طبعة حقّقها العلاّمة الفقيد السيد عبدالعزيز الطباطبائي قدس سره، وكتاب رجال الشيخ الطوسي حيث أرجعت إلى طبعة الشيخ جواد القيومي دام عزّه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

٣ جمادى الأولى ١٤٣٩

السيد محمد جواد الشبيري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا أبي‌القاسم محمّد وآله الطيبين الطاهرين، واللّعن على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

تصدير

مصادر الأحكام الشرعية عندنا أربعة: الكتاب والسنة والاجماع والعقل، وأغلب الأحكام إنّما تستنبط من السنة الشريفة.

لأنّ كتاب الله عزوجل لايبيّن خصوصيات الأحكام وإنّما هو بصدد أصل تشريعها، وكثير من الآيات المجيدة في مقام الإهمال لا العموم والإطلاق، مضافاً إلى أنّ التمسك بالآيات الشريفة لا يصحّ إلاّ بعد الرجوع إلى السنة المفسّرة لها والفحص عن المخصّصات والمقيّدات وسائر ما له دخلٌ في صرف الظواهر عن ظهورها البدوي، والنصّ في آيات الأحكام لو كان ففي غاية النّدرة.

والإجماع الكاشف عن قول المعصوم أو فعله أو تقريره قلّما يوجد في الفقه إلاّ في أصول المسائل دون تفريعاتها.

والأحكام العقلية أحكام كلية معدودة كمسألة التحسين والتقبيح ولا تسري إلى فروع الأحكام.

فانحصر الأمر في الأغلب في السنة.

والسّنة إنّما تكشف غالباً عن طريق الأحاديث، فللأحاديث دور هام في استنباط الأحكام الإلهية، وقد أكّد الأئمة المعصومون صلوات الله عليهم على أمرها، فأمروا أصحابهم بكتابتها صوناً لها عن الضّياع، كي يصل هذا التّراث العظيم إلى الأجيال اللاحقة، فاهتمّت الشيعة بتإليف كتب الحديث مع شدّة الضغوط ومنع السلطات الحاكمة عن كتابة الحديث تحت شعار «حسبنا كتاب الله» وقد اهتمّ العامّة بعد ما رفع المنع من كتابة الحديث بذلك فسعي المسلمون كافة في جمع الحديث وتدوينه وتبويبه وتنسيقه والبحث عن متنه وسنده وبيان معانيه والاختلافات الواقعة في مختلف طرقه وحل المشاكل الطارءة عليه، فألّفت كتب حديثية كثيرة ثمينة ووضعت معاجم مفيدة لشرح غرائب كلماته والفهرسة له إلى غير ذلك من النشاطات، وكانت حصيلة هذه الجهود الحثيثة علم الحديث بمعناه العامّ.

وهذا العلم بمرور الزمان وتكثّر مسائله وتوفّر قضاياه تشعب وانقسم إلى علوم مختلفة متنوّعة، منها: علم الحديث بمعناه الخاصّ، ومنها: علم دراية الحديث، ومنها: علم رجال الحديث. ويعبّر عن

الأخيرين بالدّراية والرّجال اختصاراً. ولارتباط أبحاث هذه الرسالة بالعلوم الثلاثة - كما سيأتي توضيحه - ينبغي أن نصرف عنان الكلام إلى تعريف هذه العلوم والاشارة إلى الفرق بينها.

وقبل ذلك نشير إلى تعريف الحديث الّذي عليه مدار هذه العلوم فنقول:

تعريف الحديث

الحديث: ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

وقد يعرّف الحديث بأنّه: قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

أو يعرّف بأنّه: قول المعصوم أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره، ليدخل فيه أصل الكلام المسموع عن المعصوم عليه السلام.[1]

والصواب الأوّل، فإنّ الحديث يتّصف بالصحيح وغير الصحيح، وهذا شأن الحاكي الّذي له واقع يحكيه، فإن طابقه فهو الصحيح وإن خالفه فهو غير الصحيح؛ نظير الصدق والكذب الّذي هو وصف للجمل الحاكية عن الخارج، ولا يكون نفس قول المعصوم مورداً للإتّصاف بالصحّة وعدمها بداهةً.

وفي التعريفين خلط بين الحديث والسنة، فالحديث هو الحاكي عن السنة.

والمراد من الحكاية في التعريف الدلالة اللّفظية، فليس مجرّد الكشف داخلاً فيها، فالإجماع الكاشف عن السنة خارج عن الحدّ.

---

(١) مقباس الهداية ١ : ٥٧

تعريف علم الحديث، علم الدراية، علم الرجال

علم الحديث (بمعناه الخاص): علم يبحث عن كل حديث بانفراده متناً وسنداً.

علم الدراية: علم يبحث عن المسائل الكلية الّتي لها دخل في قبول الخبر وردّه ولو سنخاً وشأناً.

علم الرجال: علم يبحث عن أحوال آحاد رواة السند ممّا له دخل في قبول الخبر أو ردّه كذلك.

فمثلاً البحث عن مفاد الخبر الفلاني وحلّ غرائب ألفاظه وأنّه هل هو معتبر سنداً أم لا؟ وهل أعرض عنه المشهور أم لا؟ وهل في متنه اضطرابٌ أم لا؟ وهل يكون فيه تحريفٌ أم لا؟ داخل في علم الحديث.

والبحث العامّ عن شرائط اعتبار الخبر وأنّه هل إعراض المشهور يسقط الخبر عن الاعتبار أم لا؟ وهل الاضطراب مانع عن الحجية أم لا؟ وكذا البحث عن عوامل التحريف وأنّ الأصل هل هو عدم التحريف أم لا؟ داخل في علم الدراية، كما يدخل فيه البحث عن

تقسيمات الحديث من جهة المتن والسند، والبحث عن وثاقة مشايخ الإجازة وعدمها.

والبحث عن وثاقة محمّد بن سنان أو ضعف علي بن أبي‌حمزة وأمثالهما على عهدة علم الرجال.

الفروق بين هذه العلوم

علم الدراية موضوع مسائله كلّي دائماً، وهو قد يكون سند الحديث، وقد يكون متنه، - وإن شئت قلت: موضوع علم الدراية الحديث من جهة السند أو المتن- وقد يكون العنوان العام المنطبق على عدّة رواة كمشايخ الاجازة.

وأمّا علم الرجال فموضوعه جزئي دائماً ولا يرتبط بالمتن أصلاً وكذلك لايرتبط بمجموع السند بما هو مجموع، بل يختص بآحاد أفراد سنده.

والفرق بين علم الدراية وعلم الحديث بكلية موضوع الأوّل وجزئية موضوع الثاني؛ فإنّ الثاني مختص بحديث خاص بخلاف الأوّل.

والفرق بين علم الحديث والرجال أنّ علم الحديث يبحث عن متن الحديث وسنده - أي المجموع من حيث المجموع - وآحاد أفراد السند، لكن بحثه مختص بحديث خاص، وأمّا علم الرجال فهو الباحث عن أحوال الرواة فقط - لاعن المتن ولاعن السند بمجموعه - لكن من غير تقييد بسند خاص، فلموضوع علم الرجال أيضاً كلية بالنسبة إلى موضوع علم الحديث.

وبهذا كلّه تعرف الخلل الواقع في تعريفات جملة من الأعلام ولا نطيل بذكره الكلام.

علم الرجال وعلم التراجم

وهنا علم رابع له شباهة بعلم الرجال وهو علم التراجم.

وموضوع هذا العلم هو الشخصيات من الرواة وغيرهم كالعلماء والأدباء والملوك والوزراء ونظائرهم من ذوي الشأن والوجاهة في المجتمع، ولا تختصّ أبحاثه بخصوص الجرح والتعديل، بل تعمّ جميع أحوال الشخصيات.

فبين موضوع علم التراجم وعلم الرجال العموم والخصوص من وجه، فإنّ الرجل الواقع في سند واحد فقط من دون أن يكون له شخصية اجتماعية معدود من الرواة وليس داخلاً في موضوع علم التراجم، بل هو داخل في موضوع علم الرجال، كما أنّ الشخصيات الّذين لم يكونوا من الرواة يتكلم عنهم في علم التراجم فحسب.

وبينهما فرق آخر غير جوهري وهو أنّ علم الرجال كسائر العلوم المرتبطة بالحديث من تأسيسات المسلمين وأمّا علم التراجم فكان موجوداً قبل الاسلام.

تنبيهان:

الأوّل: إنّ المعتبر في علم الدراية والرجال دخالة أبحاثهما في قبول الخبر أو ردّه سنخاً لا شخصاً.

توضيحه أنّ بعض الأبحاث المتداولة في علم الرجال، كالبحث عن طبقات الرواة وتعيين عصرهم لا يكون دائماً دخيلاً في قبول الخبر، لكن سنخ هذا البحث دخيل في قبول الخبر من جهة كشفه عن وقوع إرسال أو سقط أو زيادة في السند، ولذلك يبحث عنه في

علم الرجال، والبحث الأصلي في الرجال - وهو الجرح والتعديل - أيضاً قد لا يكون دخيلاً شخصاً في اعتبار الخبر لتعدّد طرقه أو اقترانه بقرينة تدل على صحته.

فالمعتبر صلاحية المبحث للدخالة في اعتبار الأحاديث.

ثم إنّ المراد من قبول الخبر وردّه هو قبوله وردّه ولو في بعض الأحوال وعلي بعض الآراء، فالبحث عن الأوثقية والأعدّلية ونحوهما داخل في علم الرجال؛ إذ أوصاف الرواة من المرجّحات في حال التعارض على بعض الأقوال.

الثاني: إنّ البحث عن النساء الروايات أيضاً من مسائل علم الرجال، وتسمية هذا العلم بالرجال من جهة غلبتهم في الرواة.

موضوع أبحاثنا

ونحن في هذه الأبحاث نبحث عن الأبحاث اللازمة كمقدمة لعلم الرجال، كالابحاث العامّة الدخيلة في قبول الخبر وردّه من جهة السند ولو كان دخلاً غير مباشر، فبحثنا تارةً يكون لمعرفة

السند، وأخري لمعرفة الراوي وهذان القسمان من أهمّ أبحاث علم الدراية.

وهنا جانب آخر من البحث وهو البحث عن علم الرجال كموضوع خارجي، فنبحث عن كيفية بحوث هذا العلم ومنابعه وطرقه وأساليبه فهو من العلوم الثانوية كفلسفة العلوم وإن شئت فعبّر عنه بمنهجية علم الرجال.

ويمكن إدراج كثير من مباحثه في بحث معرفة السند ومعرفة الراوي.

يبقي هنا بحث هام وهو البحث عن منابع علم الرجال ومصادره.

فبحثنا يقع في جوانب ثلاث: ١. المصادر العامّة لعلم الرجال، ٢. معرفة السند، ٣. معرفة الراوي.

ونعبّر عن جميع هذه الأبحاث بأصول الرجال تشبيها له بأصول الفقه.

منهج البحث في أصول الرجال

وهنا أمور يلزمنا ذكرها إيضاحاً لمنهج البحث في أصول الرجال:

الأوّل: إنّ أصول الرجال وإن كان متكفلاً للقواعد العامة ولا يكون بالذات متعرضاً للأبحاث الجزئية، لكن نعتقد أنّ تجريد القواعد الكلية عن الأبحاث التطبيقية يبّعد الطالب عن واقع الرجال والحديث، فلا يصل إلى غرضه المتوخّي من دراسة هذا العلم فلذلك نكثر من ذكر الأمثلة والتطبيقات حتي يقدر الباحث على التحقيق في علم الرجال والحديث ويستفيد من منابع الرجال على نحو صحيح، فالباحث إذا أتقن هذه المباحث يحصل على قدر صالح من مباحث علم الرجال والحديث ولذلك قلنا في بداية الكلام أنّ هذه المباحث له ربط بعلم الحديث وعلم الرجال وعلم الدراية.

ولتدريب الدارس في الرجال والحديث نشير في ضمن البحث إلى الأسناد المشهورة الكثيرة التداول في كتبنا الحديثية ونذكر

تمارين مناسبة في المواضع اللازمة.

الثاني: إنّ كثيراً من المواضيع الراجعة إلى السند قد بحثت في أصول الفقه مستوفي، كالبحث عن حجية خبر الواحد وأدلتها وشرائطها أو البحث عن جبران ضعف السند بعمل المشهور أو سقوط الخبر الصحيح سنداً عن الحجية بإعراضهم عنه، وهذه الأبحاث نتركها إلى مظانّها في علم الأصول.

الثالث: إنّ أول من صنّف في علم الدراية من الخاصّة تصنيفاً مستقّلاً هو الشهيد الثاني - قدّس سره - على الظاهر، فألّف كتاب البداية في علم الدراية، ثمّ شرحه بنفسه.

وهذا الكتاب - مع تقدّمه ونفاسته - أساسه مأخوذ من كتب الدراية للعامة، وهذه الكتب إنّما تتعلّق بأحاديثهم واستخرجت أبحاثها منها ولاربط لكثير من مباحثها ومصطلحاتها بأحاديثنا.

وقد نبّه على ذلك ولده المحقّق صاحب المنتقي - قدّس سره - في مقدمة كتابه عند البحث عن معني اضطراب السند.

فقال: «إنّ طرق العامّة هي الأصل في هذا النوع من الاضطراب كغيره من أكثر أنواع الحديث، فإنّها من مستخرجاتهم بعد وقوع

معانيها في حديثهم فذكروها بصورة ما وقع واقتفي جماعة من أصحابنا في ذلك أثرهم واستخرجوا من أخبارنا في بعض الأنواع ما يناسب مصطلحهم وبقي منها كثير على حكم الفرض ولا يخفي أنّ إثبات الاصطلاح للمعني بعد وقوعه وتحقّقه أبعد عن التكلّف واحتمال الخطأ من إثبات المعني للاصطلاح بعد وقوعه وتحققه وأنّ البحث عمّا ليس بواقع واتّباعهم في إثبات الاصطلاح له قليل الجدوي بعيد عن الاعتبار مظنّة الإيهام» انتهي كلامه رفع مقامه.[1]

هذا مضافاً إلى أنّ موضوع بعض الأبحاث المتداوله في كتب الدراية قليلة المصداق حتي في احاديث العامّة كالبحث عن خبر المتواتر وشرائط تحقّقه.

والمتأخرون من أصحابنا (رضي الله عنهم) لم يغيّروا أسلوب الكلام في علم الدراية عمّا صنع الشهيد الثاني، بل ساروا بسيرته ولذلك كان بين كتب الدراية وواقعيات الحديث والرجال بونٌ بعيدٌ.

---

(١) منتقي الجمان ١: ١٠

فقد بحثوا عن مصطلحات عديدة لسنا بحاجة إلى التعرض لأغلبها وما يفيدنا من هذه المصطلحات والأبحاث لم تستوف حقّها فضلّت بين الأبحاث الكثيرة غير المرتبطة بالاحاديث.

فهنا مباحث عديدة حول مراحل التحقيق في السند وكيفية فهمه وحلّ مشاكله لم يبحثوا عنها إلاّ بإشارات عابرة ولذلك نري أنّ من اللازم تدوين علم الدّراية الشيعي عن جديد باستخراج قواعده وضوابطه من صلب أحاديثنا وأسنادها وكتبنا الرجالية.

ونحن في هذه الأبحاث نعرض عن أكثر الأبحاث المذكورة في كتب الدراية المتداولة ونعطف الكلام إلى الأبحاث والمصطلحات المفيدة في معرفة أحاديثنا، فنستوفي الكلام حول هذه المصطلحات بعون الله ومنّه.

وفي ختام التصدير نشير إلى فائدة أصول الرجال ووجه الحاجة إليه.

فائدة أصول الرجال

إنّ نفس الحاجة إلى علم الرجال والحديث توجب الاهتمام بمباحث هذا العلم لدخالتها في معرفة هذين العلمين جدّاً، والدارس فيهما لايمكن الخوض فيهما إلاّ بالتعرف على منهجية البحث فيهما والقواعد العامّة لهما، فلا يقدر على التسلط على الحديث والرجال من دون أن يتسلّط على أصول الرجال.

فعليه فما استدل به لنفي الحاجة إلى علم الرجال مثلاً - إن تمّ - ينفي الحاجة إلى أصول الرجال أيضاً، فإنّ هذا العلم علم آلى مقدّمي وليس له قيمة مستقلة مع الغضّ عن الرجال والحديث.

وقد بحث سيّدنا آية الله الوالد - مدّ ظلّه - في بعض دراساته عن فائدة علم الرجال بحثاً شاملاً واستوعب الكلام حول أهم الاشكالات المثارة لنفي فائدة هذا العلم، والطالب يري بغيته بالمراجعة إليها.

وكيف كان فتحقيق الكلام حول فائدة علم الرجال متوقف على التحقيق عن مسالك، بعضها مبحوثة في الأصول وبعضها الآخر

يتوقف معرفتها على معرفة جملة وافية من مباحث علم الرجال، فلا ينبغي التعرض لها هنا في بداية الأمر.

وهنا نشير إلى رؤوس الأبحاث المرتبطه بفائدة علم الرجال، فنقول:

الفائدة المهمّة لعلم الرجال معرفة الحديث المعتبر من ناحية السند ليعمل به أو يعتقد بمضمونه، وتمييزه عن غيره، وترتّب هذه الفائدة على هذا العلم يتوقّف على أمور ثلاثة:

الأمر الأول: انقسام الأحاديث إلى قسمين: معتبرة وغير معتبرة والقول بوجود القسمين فيها.

فلو أنكرنا أحاديث غير معتبرة وقلنا بأنّ جميع الأحاديث معتبرة تقلّ فائدة علم الرجال، سواء قلنا بأنّ الأحاديث مقطوعة الصدور أو قلنا بأنّها مقطوعة الاعتبار.

وإنّما قلنا: «تقل فائدة علم الرجال» ولم نقل بنفي الفائدة بالمرّة وذلك لأنّ المراد من اعتبار جميع الأحاديث لابدّ أن يكون الاعتبار الذاتي - أي اعتباره في نفسه مع الغضّ عن تعارضها مع سائر الأحاديث - لا الاعتبار الفعلي وذلك لبداهة كثرة الروايات

المتعارضة بما لا يخفي على ذي بصيرة ولذلك كثرت الأخبار العلاجية.

ومن جملة المرجّحات للأخبار عند التعارض – على بعض الأقوال – هو أوصاف الراوي كالأوثقية والأعدلية ويستفاد ذلك أحياناً من كتب الرجال، لكن حيث إنّ تعيين الأوثق عن غير الأوثق – مثلاً – بالاعتماد على كتب الرجال مشكل في كثير من الأحيان، فلذلك تقلّ فائدة علم الرجال حينئذٍ.

كما تقلّ فائدة علم الرجال إذا قلنا باعتبار جميع أحاديث الكتب الأربعة؛ لاشتمالها على كثير من أحاديثنا، خصوصاً الأحاديث الفقهية، فانّ ما لم يرد منها في الكتب الأربعة قليل.

فمن الأبحاث الهامّة هنا هو البحث عن اعتبار جميع احاديث الكتب الأربعة، والمتحصّل من هذا البحث – المذكور في محلّه – عدم الدليل على اعتبار جميع أحاديث الكتب الأربعة.

الأمر الثاني: كون السند وأوصاف الرواة دخيلة في اعتبار الخبر وههنا توجد مسالك تنكر ذلك أو تضعّف دخالتها فيه فتقلّ فائدة علم الرجال.

منها: القول بأنّ الملاك الوحيد لحجية الخبر قبول الأصحاب ولا دخل لوثاقة الرواة وعدمها في ذلك.

منها: القول بأنّ إعراض المشهور يسقط الخبر الصحيح من جهة السند عن الحجية، وعملهم بخبر ضعيف السند يجبر ضعفه.

لكن على هذا المسلك يفيد علم الرجال في الأحاديث الّتي لم يحرز إعراض المشهور عنها ولا عملهم بها.

منها: القول بأنّ ملاك الحجية هو الاطمينان فقط، فخبر الثقة إن لم يفد الاطمينان فليس بحجةٍ، وخبر غيره إن أفاده فهو الحجّة وعليه أيضاً تقلّ فائدة علم الرجال، لكن يفيد أحياناً؛ لدخالة وثاقة رواة الخبر وعدمها في حصول الاطمينان منه وعدمه.

وهذه المسالك لا تنفي فائدة علم الرجال في حال تعارض الأحاديث كما مرّ.

الأمر الثالث: إمكان التعرّف على احوال الرواة ووثاقتهم أو ضعفهم أو مذهبهم وسائر ماله دخل في قبول الخبر بالرجوع إلى منابع الرجال وعدم منع تكويني أو تشريعي عنه.

وقد ينكر ذلك بوجوه، بعضها راجعة إلى إنكار اجتماع شرائط الحجية في كلام أئمة الرجال.

منها: أنّ العلماء اختلفوا في العدالة وما تتحقق به، ولا نعلم مبني أئمة الرجال في ذلك فلا تكون شهادتهم حجة، لاحتمال كون مبناهم غير مبنانا.

منها: أنّ شهادات أئمة الرجال حدسية بعيدة عن الحسّ فلا تكون حجة.

منها: أنّ شهاداتهم بالكتابة، فلا يحتجّ بها.

وبعضها يمنع الرجوع إلى علم الرجال للمنع الشرعي عنه، لكونه تفضيحاً للناس وقد نُهينا عن التّجسس عن معايبهم والإخبار عنها بعد العلم بها، لرجوعه إلى الغيبة الّتي هي أشدّ من الزنا.

وهذه المسالك بأجمعها ضعيفة لا تعوّل عليها وبعضها في غاية الضّعف كالمسلك الأخير وهو المنع الشرعي.

وتفصيل الكلام حولها موكول إلى محلّه، وبذلك نختم الكلام حول مقدمات أصول الرجال ونشرع في أبحاثها إن شاء الله تعالى.

خلاصة البحث

١- أغلب الأحكام إنّما تستنبط من السنّة الشريفة، والسنّة إنّما تكشف غالباً عن طريق الأحاديث.

٢- حصيلة جميع النشاطات الراجعة إلى الحديث هو علم الحديث بمعناه العام.

٣- من العلوم الراجعة إلى الحديث: علم الحديث (بمعناه الخاصّ)، علم دراية الحديث (:الدراية) وعلم رجال الحديث (:الرجال).

٤- الحديث: ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

٥- علم الحديث بمعناه الخاص: علم يبحث عن كل حديث بانفراده متناً وسنداً، وعلم الدراية: علم يبحث عن المسائل الكلية الدخيلة في قبول الخبر وردّه ولو شأنا، وعلم الرجال: علم يبحث عن أحوال آحاد رواة السند ممّا له دخل في قبول الخبر أو ردّه كذلك.

٦- موضوع علم الحديث هو السند الخاصّ.

٧- موضوع مسائل الدراية كلي دائماً وهو قد يكون سند الحديث وقد يكون متنه وقد يكون العنوان العام المنطبق على عدّة رواة.

٨- موضوع مسائل الرجال هو آحاد أفراد السند.

٩- علم التراجم هو العلم الباحث عن احوال الشخصيات.

١٠- أهمّ مباحث الرجال الجرح والتعديل والطبقات.

١١- أبحاثنا (**أصول الرجال**) تدور حول الأبحاث المقدّمية لعلم الرجال وهي على ثلاثة اقسام: معرفة السند، معرفة الراوي ومعرفة المصادر العامة لعلم الرجال.

١٢- نذكر في ضمن الأبحاث أمثلة كثيرة من الرواة المعروفة والأسناد المشهورة ولا نكتفي بالقواعد العامّة.

١٣- نكتفي بذكر الأبحاث المفيدة في معرفة أحاديثنا ونشرح قليلاً من المصطلحات، وهي الّتي كثرت معانيها في أحاديثنا فنستوفي الكلام حول هذه المصطلحات.

١٤- الحاجة إلى أصول الرجال هي الحاجة إلى علم الرجال والحديث.

١٥- ترتب فائدة علم الرجال على مسائله تتوقف على أمور ثلاثة: انقسام الاحاديث إلى المعتبرة وغير المعتبرة، دخالة أوصاف المخبرين في اعتبار الخبر، إمكان التعرّف على ذلك بالرجوع إلى علم الرجال.

١٦- هنا مسالك تنكر فائدة علم الرجال أو تضعّفها كاعتبار جميع احاديث الكتب الأربعة، لكنّها ضعيفة.

١٧- علم الرجال ينفع أحياناً في حلّ تعارض الاخبار، لأنّ من جملة مرجّحات الاخبار المتعارضة – على بعض الأقوال - أوصاف الرواة كالأوثقية.

السؤال

١- ما الفرق بين الحديث والسنّة؟

٢- ما الفرق بين علم الحديث وبين علم الرجال؟

٣- بَيّن معني علم الدراية وعلم الرجال وعلم التراجم والنسبة بين موضوعاتها؟

٤- ما الوجه في كون أهمّ منابع الأحكام هو السنّة؟

٥- اذكر مسالك أربعة تنفي الحاجة إلى علم الرجال أو تضعّفها؟

٦- ما هو إشكال صاحب المعالم على مصطلحات تنويع الأحاديث؟

٧- ما الفرق بين أصول الرجال والدراية؟

٨- ما الفرق بين شرطية قبول الأصحاب في اعتبار الخبر ومانعية إعراض المشهور عن اعتباره؟

٩- هل يبحث علم الرجال عن النساء؟

١٠- ما الفرق بين علم الحديث بمعناه العام وعلم الحديث بمعناه الخاصّ؟

١١- هل يوجد فرق بين علم الرجال وعلم التراجم في مادّة اجتماع موضوعهما أي الراوي الّذي يكون من الشخصيات؟

١٢- من هو أوّل المصنّفين في علم الدراية من الخاصّة؟

التحقيق

١- هل فائدة الرجال تختص بالروايات المرتبطة بالفقه؟

٢- ما المراد بالسند؟ هل المراد هو الرواة الواقعون في طريق الحديث وكيف يجمع هذا مع اتصاف السند بالتحريف والسقط والزيادة ولا تتصّف نفس الرواة بذلك لا محالة؟ وما النسبة بين السند والراوي؟ هل النسبة بينهما نسبة الجزء والكلّ؟

٣- يبحث في كتب الدراية عن كيفية تحمّل الحديث وآدابه أيضاً، كيف يدخل هذا البحث في موضوع علم الدراية؟

٤- شرائط قبول الخبر داخلة في علم أصول الفقه أو في علم الدراية؟

٥- الفرق بين الرجال والدراية والحديث والتراجم هل هو بالموضوع أو بالمحمول أو بالغرض أو بغير ذلك من الوجوه؟

الفصل الأول: مراحل التحقيق في السند

التحقيق حول اعتبار السند وعدمه يحتاج إلى طي مراحل يمكن حصرها في مراحل خمس:

المرحلة الأولي: فهم مفاد السند

المرحلة الثانية: معرفة التحريفات في السند

المرحلة الثالثة: توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم

المرحلة الرابعة: تمييز المشتركات

المرحلة الخامسة: توحيد المختلفات

فلنوضّح المقصود من هذه المراحل في ضمن أمثلة.

المرحلة الأولى: فهم مفاد السند

قد يبتدئ السند من شيخ صاحب الكتاب وهو يروي عن شيخه وهو عن شيخه وهكذا إلى أن ينتهي السند من غير أن يكون في فهمه إبهام.

مثل ما كثر في أسناد الكافي:

١- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام...[١]

٢- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام...[٢].

لكن هناك أُمور خاصة في الأسناد توجب الصعوبة في فهمها:

منها: مرجع الضمير

قد كثر وقوع الضمير في أول الأسناد، فإذا سبق ذكر لمن وقع بعد الضمير فلا إشكال، مثل ما في أسناد الكافي:

المثال الأوّل: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم...

- عنه، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...[٣]

الضمير يرجع إلى محمّد بن يحيى.

---

(١) الكافي ١ : ٩/١٢

(٢) الكافي ١ : ٦٦/٩٣

(٣) الكافي ٢ : ٤/٤٠٤ و٥/٤٠٥ ومثله في ٨: ٦٦/٩٣ و٦٧/٩٤

المثال الثاني: - أبوعلي الاشعري، عن محمّد بن عبدالجبار، عن صفوان بن يحيى...

- وعنه، عن صفوان...[١]

الضمير يرجع إلى محمّد بن عبدالجبار كما هو ظاهر.

المثال الثالث: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ...

- عنه، عن علي بن الحكم...

- عنه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ...[٢]

فالضمير في الحديث الثاني يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى وفي الحديث الثالث يرجع إلى محمّد بن يحيى.

وأما إذا لم يسبق ذكر لمن وقع بعد الضمير فلا يمكن تعيين مرجع الضمير من ظاهر السند، بل لابد من الرجوع إلى سائر الأسناد ومقايسة طبقة الرواة وفي هذه الصورة توجد حالات:

---

(١) الكافي ٤ : ١٣/٢٧٧ و١٤

(٢) الكافي ٢ : ١/١٦٩ - ٣/١٧٠

الحالة الأولى: أن يرجع الضمير إلى أول السند السابق كما هو الأصل في ذلك.

المثال: - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي...

- وعنه، عن محمّد بن عيسى بن عبيد...[١]

في المثال يعلم أنّ مرجع الضمير علي بن إبراهيم، بقرينة كون محمّد بن عيسى بن عبيد من مشايخ علي بن إبراهيم، دون سائر من وقع في السند المتقدم.

ونظير ذلك ما إذا امتنع رجوع الضمير إلى أول السند المتقدم فرجع إلى من وقع بعده بلافصل.

المثال: - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي‌عبدالله، عن النوفلي...

- وعنه، عن أبيه، عن بعض أصحابنا...[٢]

فإنه بعد عدم رجوع الضمير إلى عدة من أصحابنا كان الأصل رجوعه إلى أحمد بن أبي‌عبدالله، ويحكم بذلك بملاحظة كثرة

---

(١) الكافي ٢ : ٢/٣٢٦ ، ٣/٣٢٧

(٢) الكافي ٤ : ٨/٦٠ و٩

رواية أحمد بن أبي‌عبدالله عن أبيه وعدم رواية النوفلي ولا غيره ممن وقع في السند السابق عن أبيه.

الحالة الثانية: أن يرجع الضمير إلى وسط السند السابق من غير قرينة داخلية عليه.

المثال الأوّل: - حُميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن رِباط، عن إسحاق بن عمار...

- عنه، عن وهيب بن حفص، عن أبي‌بصير...

- عنه، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن أبي‌حمزة...[1]

مرجع الضمير هو ابن سماعة وقد أكثر ابن سماعة من الرواية عن وهيب بن حفص وعبدالله بن جبلة.

المثال الثاني: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن النعمان...

- وعنه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر...

---

(١) الكافي ٦ : ٨/٩١ و٩

- وعنه، عن علي بن الحكم...[١]

مرجع الضمير في الحديث الثاني يختلف عن مرجعه في الحديث الثالث؛ فإن الضمير في الحديث الثاني يرجع إلى محمّد بن يحيى، كما يشهد به ذكر أحمد بن محمّد بن عيسى في السند السابق، وأما الضمير في الحديث الثالث فيرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى بشهادة كثرة رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن علي بن الحكم وقد مر مورده آنفا.

الحالة الثالثة: أن يرجع الضمير إلى شخص واقع في الأسناد السابقة ويفصل بين الضمير ومرجعه سند أو أكثر.

المثال: - أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي‌عمير...

- الحسين بن سعيد، عن صفوان...

- وعنه، عن محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي‌عمير...[٢]

الظاهر البدوي رجوع الضمير إلى الحسين بن سعيد، لكنه لم تعهد روايته عن محمّد بن عيسى ، والظاهر رجوع الضمير إلى

---

(١) الكافي ٢ : ٢/١٥٠-٤

(٢) التهذيب ٨ : ٤٤/٢٢-٤٦

أحمد بن محمّد بن عيسى الّذي أكثر من الرواية عن محمّد بن عيسى ، وقد توسّط محمّد بن عيسى بين أحمد بن محمّد بن عيسى ومحمّد بن أبي‌عمير كثيراً.

ويؤكّد عدم رجوع الضمير إلى الحسين بن سعيد أنّ محمّد بن أبي‌عمير هو شيخ الحسين بن سعيد وقد كثرت روايات الحسين بن سعيد عنه جداً، فلو رجع الضمير إلى الحسين بن سعيد لكان محمّد بن عيسى متوسّطاً بين الحسين بن سعيد وشيخه ابن أبي‌عمير وهذا غريب.

والمتحصّل من مجموع ما مرّ أنّه قد يكون في السند قرينة داخلية تبيّن مرجع الضمير فلا إشكال وقد لا تكون، ففي هذه الصورة يجب الرجوع إلى طبقة الرواة والأسناد المشابهة؛ لنعرف كيفية رواية الرواة بعضهم عن بعض حتي نكشف مرجع الضمير.

منها: التعليق في الأسناد

المثال: - علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن محمّد بن سنان...

- محمّد بن خالد، عن حمزة بن عبيد، عن إسماعيل بن عباد...[١]

ربما يخطر بالبال بدواً عدم التفاوت بين السندين، فالكليني يروي عن محمّد بن خالد في السند الثاني كما روي عن علي بن إبراهيم في السند الاول.

لكن الأمر ليس كذلك، فان محمّد بن خالد ليس من مشايخ الكليني، بل يروي عنه بواسطتين على الاقل كما نراه في السند الاول.

وهنا قد حذف من اول السند الثانيْ راويان أي «علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد» فهذا ما يسمي بالتعليق.

والتعليق هو حذف اوائل الأسناد من غير إشارة إلى المحذوف في نفس السند[٢].

---

(١) الكافي ٨: ٤٣٧/٢٨٩ ، ٤٣٨/٢٩٠

(٢) التعليق في اصطلاح علم الدراية يطلق على مطلق حذف أوائل الأسناد لكن اقتصرنا هنا على التعليق الّذي كان حذف السند فيه بالاعتماد على السند السابق ، كما هو المتكرّر في أسناد الكافي.

وقد كثرت الأسناد المعلّقة في الكافي اعتماداً على الأسناد السابقة.

وطريق معرفة الأسناد المعلّقة هو معرفة أن الراوي ليس من مشايخ صاحب الكتاب، وفي الكافي نفحص في السّند السابق أو الأسناد السابقة عمن وقع في أول السند المعلّق حتي نهتدي إلى القطعة المحذوفة من السند.

تنبيه: لو رجع الضمير إلى وسط السند المتقدم لكان السند معلّقا لا محالة وقد مرّ في البحث السابق أمثلة ذلك.

منها: الإشارة والمراد منها هنا ما يشبه التعليق

وهو حذف أوائل الأسناد مع الإشارة إلى المحذوف بعبارة «بهذا الإسناد» أو مثلها.

وفي هذه الحالة لو سبق ذكر من ورد بعد عبارة «بهذا الإسناد» في السند السابق فلا صعوبة.

المثال: - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة ومحمّد بن سنان...

- وبهذا الإسناد عن أبيه، عن أحمد بن النضر[١]...

وأما لو لم يكن الأمر كذلك فلابد من ملاحظة طبقة الرواة في كشف المشار إليه بقوله «بهذا الإسناد».

المثال: - علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال

- سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول...

- وبهذا الإسناد عن محمّد بن عبدالحميد، عن العلاء بن رزين...[٢]

يعرف المشار إليه بقرينة كون محمّد بن عبدالحميد من مشايخ أحمد بن محمّد البرقي فالسند كان في الأصل هكذا:

- علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن محمّد بن عبدالحميد...

فحذف من أوّله طبقتان وأشير إلى ما حذف باسم الإشارة.

---

(١) الكافي ١ : ٣/٣٥

(٢) الكافي ١ : ٣/٣٥

منها: التحويل في الأسناد

اشتركت هذه الأسناد الأربعة في الاشتمال على واو العطف:

١- محمّد بن الحسن وعلي بن محمّد عن سهل بن زياد...[١]

٢- علي بن إبراهيم عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي‌عمير...[٢]

٣- محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وأبوعلي الأشعري عن محمّد بن عبدالجبار عن صفوان بن يحيى...[٣]

٤- عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد، وأبوداود جميعاً، عن الحسين بن سعيد...[٤]

فيوهم في بادئ الأمر اتحاد الأسناد الأربعة في كيفية العطف، لكن هنا قرائن على اختلافها في ذلك.

---

(١) الكافي ١ : ١/٣٢

(٢) الكافي ١ : ٣/٤٧

(٣) الكافي ٥ : ١/٥٢٣

(٤) الكافي ٣ : ٣/٢١

ففي المثال الاول، «علي بن محمّد» عطف على «محمّد بن الحسن» بلا كلام.

وفي المثال الثاني، الظاهر البدوي من السند كون محمّد بن إسماعيل عطفاً على «أبيه» فيروي عنه علي بن إبراهيم، وهما يرويان عن الفضل بن شاذان، وهو يروي عن ابن أبي‌عمير.

لكن هنا قرائن داخلية وخارجية تدل على عدم صحة ذلك:

أما القرينة الداخلية فكلمة «جميعاً» الدّالة على تعدد الراوي عن ابن أبي‌عمير وأمّا القرينة الخارجية فطبقة الرواة؛ فإنّ محمّد بن إسماعيل هو من مشايخ الكليني وليس من مشايخ علي بن إبراهيم، والفضل بن شاذان ليس من مشايخ والد علي بن إبراهيم - أي إبراهيم بن هاشم - وأيضاً إنّ إبراهيم بن هاشم هو من تلامذة ابن أبي‌عمير ولا يروي عنه بالتوسط، فلا يكون الفضل بن شاذان متوسّطاً بين إبراهيم بن هاشم وابن أبي‌عمير.

فهذه القرائن تشهد على عطف «محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم عن أبيه» فالراوي عن ابن أبي‌عمير اثنان: إبراهيم بن هاشم والفضل بن شاذان.

فالسند كان في الأصل سندين:

١- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير...

٢- محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير...

وهذان السندان قد وردا منفردين في مواضع عديدة من الكافي وقد نقل هذا الحديث بهذين السندين، فأدرجهما الكليني في سند واحد كما في موارد كثيرة أخرى وهذا ما يسمي بالتحويل أو الحيلولة.

وفي المثال الثالث أيضاً تحويل، يشهد على ذلك رفع كلمة «أبوعلي الأشعري» فلو كان هذا الاسم عطفاً على الفضل بن شاذان وجب أن يكون مجروراً لامحالة، وتعيّن طبقة الرواة كون الفضل بن شاذان ومحمّد بن عبدالجبار راويين عن صفوان بن يحيى.

وفي المثال الرابع أيضاً تحويل، كما يشهد عليه رفع كلمة «أبوداود»، لكن في المثال قد عطف «أبوداود» وحده على «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد»، وحاصله أنّ للكليني طريقين إلى الحسين بن سعيد، أحدهما بواسطتين: عدة من أصحابنا عن أحمد

بن محمّد، والأخري بواسطة واحدة: أبوداود، فوقع راو واحد مكان راويين، فالواو عطفت طبقة واحدة على طبقتين.

فالسند كان في الأصل هكذا:

١- عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...

٢- أبوداود، عن الحسين بن سعيد...

القرينة على التحويل في السند رفع كلمة «أبوداود» وكون أبي‌داود من مشايخ الكليني، وبعد ما ثبت التحويل نعرف كون أحمد بن محمّد وأبي‌داود راويين عن الحسين بن سعيد بقرينة كلمة «جميعاً» وطبقة الرواة.

وهنا حالات أخرى في الأسناد تغلق علينا فهم السند لاحاجة إلى شرحها هنا وسنشير إليها في بعض الأبحاث الآتية إن شاء الله تعالى.

التمرين

انظر المجلد السادس من الكافي من أوله إلى ص ٣٠ و اسع في فهم مفاد أسنادها ما استطعت.

التحقيق

١- قد ذكرنا قرائن متنوعة لإثبات التحويل ولكن هذه القرائن على أنحاء: فإنّها قد تكون قرينة على اصل التحويل، وقد تكون قرينة على تعيين انتهاء السند الاول، وقد تكون قرينة على تعيين ابتداء السند الثاني، والمطلوب أن تبيّن كيفية القرائن المتقدمة من هذه الناحية.

٢- قد ينقل الشيخ الطوسي عن الكافي رواية ويذكر اسم الكليني في أول السند، فهل يوثّر ذلك في تغيير قرائن التحويل؟

٣- افحص في الوسائل عن الأسناد التحويلية المنقولة عن الكافي، فهل تري فيها فرقاً مع أصل الأسناد في الكافي؟

٤- هل تكون كلمة «جميعاً» قرينة على وقوع التحويل مطلقاً؟ بَيّن ذلك.

التمرين

١- بَين كيفية التحويل في الأسناد التإلية مع ذكر قرينة لذلك:

الف) أبوداود وعدة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد جميعاً عن الحسين بن سعيد...

ب) عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد و محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد و علي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب...

ج) أبوعلي الأشعري عن محمّد بن عبدالجبار و أبوالعباس الرزاز عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى...

د) عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى و احمد بن محمّد بن خالد وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب...

هـ) أبوعلي الأشعري عن محمّد بن عبدالجبار و أبوالعباس محمّد بن جعفر عن أيّوب بن نوح ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وحميد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان...

و) علي بن إبراهيم وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن محمّد بن عيسى ....

٢- اذكر سبعة من مشايخ الكليني بالفحص في الكافي، واذكر لكل واحد منهم سنداً تحويلياً، غير ما ذكرناه في البحث والتمرين.

المرحلة الثانية: معرفة التحريفات في السند

قد حدث في الأسناد تحريفات واختلالات كثيرة عبر الزمان على أيدي النسّاخ من أجل ردائة الخطوط وشباهة الكلمات بعضها مع بعض وغير ذلك.

فبدّلت أحيانا الرواية الصحيحة بالرواية غير الصحيحة، أو الرواية غير الصحيحة بالصحيحة، فلذلك كانت معرفة التحريفات والطرق الموصلة إلى أصل السند من الأمور الهامة في التحقيق حول السند.

والتحريفات على انواع:

١- التصحيف

❋ التصحيف قد يكون بتبديل «عن» بالواو

المثال: علي بن إبراهيم عن أبيه و محمّد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام...[1]

---

(١) الكافي ٥: ١٦/٥٠

والصواب: علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمّد بن يحيى عن طلحة...

يشهد على وقوع التصحيف الأسناد المشابهة كما في سند قريب من هذا السند.

وبعبارة أخرى: إبراهيم بن هاشم هو من تلامذة محمّد بن يحيى وليس راوياً عن طلحة بن زيد مباشرةً وعلي بن إبراهيم ليس من تلامذة محمّد بن يحيى، بل يروي عنه بتوسط أبيه.

❋ وقد يكون بتبديل الواو بـ«عن».

المثال: الحسين بن سعيد عن صفوان عن فضالة عن العلاء...[١]

والصواب: صفوان وفضالة كما ورد في النسخ الصحيحة من التهذيب، والدليل عليه كون صفوان وفضالة في طبقة واحدة كلاهما من مشايخ الحسين بن سعيد ورواة العلاء.

❋ وقد يكون بتبديل اسم الراوي بما يشبهه.

المثال: ابن أبي‌عمير، عن معاوية بن عثمان...[٢]

---

(١) التهذيب ٢ : ٧٨/٨٤

(٢) الكافي ٤ : ٥/٦٣

والصواب: معاوية بن عمّار؛ اذ لم نجد في مشايخ ابن أبي‌عمير اسم معاوية بن عثمان وقد أكثر ابن أبي‌عمير من الرواية عن معاوية بن عمار.

❋ وقد يكون بغير ذلك من الصور.

المثال: سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و موسى بن جعفر، عن أبي‌جعفر، عن أبي‌طالب عبدالله بن الصلت...[١]

والصواب: «موسى بن جعفر بن أبي‌جعفر» فصحّف «بن» بـ«عن».

٢- زيادة اسم راو في السند

المثال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى ...[٢]

قد زيد في السند «عن أبيه» بين علي بن إبراهيم وشيخه محمّد بن عيسى ؛ إذ لم تثبت رواية علي بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى بالتوسط وقد زيد «عن أبيه» بينهما في أسناد قليلة أخرى أيضاً، لكن في أكثرها توجد نسخ خالية عن الزيادة.

---

(١) التهذيب ٢ : ٣٣/٢٨

(٢) الكافي ٢ : ٣/٢٤

ومنشأ الزيادة كثرة رواية علي بن إبراهيم عن أبيه، فقد يسبق إلى الذهن كلمة «عن أبيه» بعد «علي بن إبراهيم»، فيزاد في السند سهواً.

٣- سقط اسم راو من السند

المثال: أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن عثمان...[١]

وقد سقط «عن فضالة» بعد الحسين بن سعيد وقد ورد ذكره في بعض النسخ المعتبرة من الكتاب والقرينة على ذلك ملاحظة الارتباط السندي بين «الحسين بن سعيد» و«الحسين بن عثمان».

وهنا اختلالات أخرى في السند كالتقديم والتأخير في اسم الراوي نظير تبديل «محمّد بن أحمد» بـ«أحمد بن محمّد»، أو التقديم والتأخير في موضع السندين أو في موضع الراوي في السند أو دخول الحاشية في المتن أو الجمع بين النسخة الصحيحة والنسخة المصحّفة وغير ذلك مما لا مجال لذكرها وشرحها هنا.

---

(١) الكافي ٤: ٧/١١٩

تنبيهات

التنبيه الأوّل: الغالب في باب التحريفات تبديل الكلمة الغريبة أو العبارة الغريبة بالكلمة المأنوسة أو العبارة المأنوسة، فإذا دار الأمر بين تحريفين فالأصل صحة ما كان غريباً بعيداً عن الأذهان.

المثال: حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن يزيد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل الراسخين في العلم ...[1]

هذه الرواية وردت في تفسير العياشي ١: ٦/١٦٤ ولفظه: عن بريد بن معاوية قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ...

وتبدو وحدة الحديثين ووقوع تحريف في اسم الراوي في أحد الكتابين، فهل الصواب: يزيد بن معاوية أو بريد بن معاوية؟

الجواب: الأصل صحّة الثاني؛ فإنّ العنوان الأول أشهر من الثاني لكثرة المسمين بيزيد بالنسبة إلى المسمين ببريد، خصوصاً بعد اشتهار يزيد بن معاوية الخليفة الأموي قاتل أبي عبدالله الحسين عليه السلام فربما يوجب ذلك خطأ ذهن الناسخ بتبديل ما كان غريباً لديه بما

---

(١) تفسير القمي ١: ٩٦ – ذيل سورة آل عمران –.

كان مأنوساً عنده. هذا مع الغضّ عن ملاحظة سائر مواقع ورود الحديث المثبتة لكون الراوي هو بريد بن معاوية العجلي[١].

التنبيه الثاني: التحريف في السند يوجب أحياناً إبهام السند من سائر الجهات.

المثال الأوّل: - محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان...

- وعنه، عن محمّد بن علي، عن ابن مسكان...[٢]

لا ابهام في رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى إذا عرفنا كون «محمّد بن علي»، تصحيف «محمّد عن علي»، فمحمّد هو محمّد بن الحسين، وعلي هو علي بن النعمان وقد تقدّما في السند السابق.

فالتحريف أوجب الإبهام في مرجع الضمير.

المثال الثاني: - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي‌عبدالله، عن أبيه...

- أحمد بن الحجال، عن غالب بن عثمان...[١]

---

(١) بصائر الدرجات ٧٥٢/٤٠١ ، ٧٥٦/٤٠٢ ، الكافي ١: ٢/٢١٣.

(٢) الكافي ٨: ١٩/٥٨ و ٢٠

السند مبهم جداً وإبهامه نشأ من وقوع التحريف في أوله، والصواب: أحمد عن الحجال، وأحمد هو أحمد بن أبي‌عبدالله المتقدم، فالسند معلق من دون إشكال.

التنبيه الثالث: ورد في التهذيب هذا السند:

- محمّد بن يعقوب، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد، عن داود بن سرحان...[٢]

والسند غريب حيث إنّ الكليني قدس سره لا يروي عن سهل بن زياد مباشرة، بل يروي عنه بالتوسّط، والواسطة في الأغلب: عدة من أصحابنا، وبالرجوع إلى الكافي يتبيّن منشأ الخطأ، فقد ورد فيه هذان السندان:

- عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب...
- سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد، عن داود بن سرحان...[٣]

---

(١) الكافي ٥: ١/٣٢٢ و٢

(٢) التهذيب ٤: ١٦/٢٩٠ ونظير ذلك في التهذيب ٥: ١١٤/١٣٤ (انظر الكافي ٤: ٣/٤٢٧ و٤) و٩: ٥٣/٧٥ (انظر الكافي ٦: ٥/٢٥٤ و٦)

(٣) الكافي ٤: ١/١٧٦ و٢

والسند المبحوث عنه هو السند الثاني وهذا السند - كما تري - معلّق على السند الأوّل وقد حذف من أوّله «عدّة من أصحابنا» اتكاءً على السند السابق، فلم يلتفت الشيخ قدس سره إلى التعليق فأخذ الخبر منه وأضاف إليه محمّد بن يعقوب من غير أن يضيف القطعة الساقطة من السند، فلذلك سقطت الواسطة بين محمّد بن يعقوب وسهل بن زياد، فيظنّ غير العارف بالأسناد كون سهل بن زياد من مشايخ محمّد بن يعقوب وقد تنبّه الشيخ - قدس سره - نفسه في الاستبصار إلى وقوع التعليق في السند فأضاف «عدة من أصحابنا» إلى السند فقال:

- محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...[1]

ويحدث نظير هذا الإشكال عند إرجاع الضمير إلى غير مرجعه أو عند التصريح بالمشار إليه في عبارة «بهذا الإسناد» مع الخطأ في تعيين المشار إليه فينقص من السند أو يزاد فيه.

---

(١) الاستبصار ٢: ٣/١٢٧

فلذلك كان من اللازم الرجوع إلى المصادر الأصلية لئلا نقع في أخطاء المصادر المتأخّرة في فهم الأسناد.

المرحلة الثالثة: توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم

اشترط العلماء في اعتبار الخبر من جهة السند أوصافاً في رواته، والوثاقة شرط بالاتفاق، ويعتبر في الوثاقة صدق الراوي وضبطه، والضبط هو أن لا يكون سهو الراوي أكثر من المتعارف، ووجه اعتباره في الوثاقة ظاهر؛ إذ الوثاقة بمعني الوثوق والاعتماد، ولا وثوق على من كثر سهوه بحيث خرج عن المتعارف.

واشترط جماعة في اعتبار الخبر صحّة المذهب، فأوجبوا أن يكون الراوي إمامياً، أي يعتقد بإمامة الأئمّة الإثني عشر صلوات الله عليهم - اجمعين - من غير زيادة ولا نقيصة.

وقد حكم جماعة أخرى بتقديم خبر الإمامي على خبر غيره عند التعارض.

والحاصل أنّ اعتبار الخبر موقوف على ملاحظة حال رواته، والبحث عن وثاقة الرواة وضعفهم ومذهبهم أهمّ مباحث علم الرجال حتي كان هذا العلم موسوماً في القرون الأولى بعلم الجرح والتعديل وقد ورد وصف «في معرفة الرجال» في عنوان بعض كتب

الرجال كرجال الكشّي[١] وخلاصة العّلامة الحلّي[٢]، والمراد من معرفة الرجال ما يرجع إلى أحوال الراوي من مدح أو ذمّ.

ولمعرفة حالات الرواة طرق مختلفة، فإنّ توثيق الرواة - مثلاً - قد يستفاد من تصريح أئمة الرجال بأن قالوا في ترجمة الراوي: ثقة، أو عدل، أو صدوق، أو غير ذلك من الألفاظ الصريحة.

وقد يستفاد من ظاهر عبائرهم كأن وصفوه بأنّه شيخ الطائفة، ومعلوم أنّه لايكون الرجل شيخ الطائفة ورئيسها ومرجعها ومعتمدها إلاّ إذا كان في اعلي درجات الوثاقة.

وقد يستفاد التوثيق من الشهادة الفعلية كما لو أكثروا من الرواية عنه في الأحكام الشرعية، فإن إكثار رواية الأجلاء عن أحد من أقوي القرائن على وثاقته وهي تعدّ شهادة فعلية منهم على صدقه والاعتماد عليه،ولذلك شروط يأتي تفصيلها والبرهنة عليها في محله إن شاء الله تعالى.

---

(١) لاحظ رجال الكشي: ٣٦٣ و٤٥٢.

(٢) رجال العلامة الحلي: ٣ و١٩٧.

ومن ناحية أخرى: التوثيق - مثلاً - قد يكون خاصّاً بأن يوصف راوٍ واحد بالوثاقة بالخصوص كما في أكثر التوثيقات المذكورة في كتب الرجال، وقد يكون عامّاً بأن يوصف جماعة من الرواة بالوثاقة بعبارة واحدة عامّة، كما في وصف آل أبي شعبة بأنهم ثقات[1] وكما إذا قلنا بوثاقة جميع من وقع في أسناد كامل الزيارات وذلك بتخيّل شهادة مؤلّفه الشيخ الجليل جعفر بن محمّد بن قولويه (م٣٦٩) في مقدّمة كتابه على ذلك.

والبحث عن التوثيقات العامّة من المباحث الهامّة في علم الرجال، وقد أخذ قسطاً وافراً في ما كتب حول القواعد الرجالية.

ثم إنّ اعتبار الخبر يتوقّف على اجتماع شرائط صحّة الخبر في جميع الرواة، فلو كان واحد من رجال السند غير واجد للشرائط سقط الخبر عن الاعتبار، ففي هذا السند:

- علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، قال: سأل رجل أباعبدالله عليه السلام وأنا جالس...

---

(١) لاحظ رجال النجاشي: ٦١٢/٢٣١.

جميع رواة السند ثقات بالاتفاق الاّ محمّد بن عيسى بن عبيد، فإنّ فيه خلافاً فلو قلنا بوثاقته - كما هو الصحيح - صار الخبر معتبراً، وإلاّ سقط الخبر عن الاعتبار.

❁ هذا لو كان في كل طبقة رجل واحد، وأمّا لو كان في طبقة أكثر من واحدٍ يكفي في اعتبار الخبر وثاقةُ واحد من رواة هذه الطبقة.

المثال الأوّل: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن حديد وابن أبي‌عمير جميعاً عن جميل بن درّاج، عن محمّد بن مسلم وزرارة وغيرهما عن أحدهما(عليهما السلام)...[1]

لاعتبار هذا السند يجب إثبات وثاقة محمّد بن يحيى و أحمد بن محمّد وجميل بن درّاج؛ إذ ليس في طبقتهم غير رجل واحدٍ، أمّا بالنسبة إلى علي بن حديد و ابن أبي‌عمير، فيكفي وثاقة أحدهما كابن أبي‌عمير، ولا نحتاج إلى إثبات وثاقة كليهما فلو قلنا بضعف علي بن حديد لما ضرّ بصحّة الخبر.

---

(١) الكافي ٧ : ٨/٢٨٢

وهكذا الكلام في آخر السند فلا يضرّ عدم معرفة «غيرهما» بعد كون محمّد بن مسلم وزرارة من أجلاّء الثقات.

المثال الثاني: - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي‌عبدالله عليه السلام...[1]

يكفي في صحّة الخبر وجود ثقة في «عدة من أصحابنا»، بينما يجب إثبات وثاقة سهل بن زياد مثلاً.

❁ وهكذا الأمر لو كان للرواية سندان، سواء كان السندان مستقلّين أو كانا مندرجين تحت سند واحد، كما في الأسناد المحوّلة. ويأتي هذا الكلام في ما لو كان للرواية أكثر من سندين.

المثال الأوّل: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وعّدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب...[2]

وقوع الاختلاف في وثاقة سهل بن زياد وعدم ثبوتها - على الفرض- لا يغيّر بصحّة السند؛ إذ هذا السند كان في الاصل سندين:

---

(١) الكافي ٣: ٧/١٥٨

(٢) الكافي ٧: ١/٨٣

- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب...

- عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب ...

والسند الأوّل معتبر بلا خلاف، فيكفي اعتبار هذا السند في صحة الخبر وإن لم تثبت صحّة السند الثاني.

المثال الثاني: - محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، وأبوعلي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبار، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة، كلّهم عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي، بصير قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام...[1]

السند محوّل كما تدلّ عليه كلمة «كلّهم»، ومحمّد بن جعفر الرزّاز وأبوعلي الاشعري ومحمّد بن إسماعيل وحميد بن زياد من مشايخ الكليني، وأيّوب بن نوح ومحمّد بن عبدالجبّار والفضل بن

(١) الكافي ٦ : ٣/٧٦

شاذان وابن سماعة من رواة صفوان، والسند كان في الأصل أربعة أسناد:

- محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان...
- أبوعلي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبار، عن صفوان...
- محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان...
- حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان...

لا إشكال في صحّة السندين الأوّلين، وأمّا السند الثالث فوثاقة محمّد بن إسماعيل محلّ كلام، وأمّا السند الرابع فحميد بن زياد وابن سماعة ليسا اماميين وإن كانا ثقتين، لكن لو لم نعتمد على السندين الاخيرين كفي السندان الأوّلان في اعتبار الخبر.

والحاصل أنّ كل راوٍ لم يكن في عرضه راوٍ آخر لزم إثبات وثاقته وأمّا لو كان في عرضه راوٍ آخر أو كان للخبر سند آخر فيكفي اجتماع الشرائط في أحد الراويين أو أحد السندين.

هذا مجمل الكلام في هذه المرحلة وهي أهمّ المراحل الخمس للزومها في كل سند ورجوع سائر المراحل إلى هذه المرحلة في النهاية؛ إذ الغرض من فهم مفاد السند - مثلاً - هو تعيين رواة السند

في كل طبقة، وهذا الأمر مقدّمة لتعيين وثاقة الرواة وعدمها، وهكذا الكلام في سائر مراحل السند كما يظهر بأدني التفات.

المرحلة الرابعة: تمييز المشتركات

توجد في الأسناد عناوين كثيرة تطلق على عدة رواة، فهذه العناوين تسمي بالمشتركات، والبحث عنها وتعيين المراد منها في كل سند يؤثّر كثيراً في الأبحاث الرجالية، خصوصاً إذا تردّد العنوان بين ثقة وغير ثقة، فمثلاً يونس مردّد بين يونس بن عبدالرحمن ويونس بن يعقوب - وهما ثقتان - وبين يونس بن ظبيان - وهو ضعيف -، وابن سنان مردّد بين عبدالله بن سنان - وهو ثقة بلاخلاف - ومحمّد بن سنان - وهو مختلف فيه وقد ضعّفه كثير من أئمة الرجال - فلتعيين المراد من يونس أو ابن سنان أثر كبير في الحكم بصحّة السند المشتمل على أحدهما أو ضعفه.

وبحث تمييز المشتركات بحث مبسوط ولا نريد الورود فيه هنا وإنّما نشير إلى عامل اساسي في إيجاد الاشتراك في السند، والالتفات إلى هذا العامل يؤثّر كثيراً في تعيين المراد في العناوين المشتركة.

وهذا العامل هو الاختصار بالاعتماد على الأسناد السابقة.

توضيحه: أنّ المؤلّفين كثيراً ما يذكرون اسم الراوي بمشخصّاته الكاملة في سند، ثم يحذفون المشخصّات في سائر الأسناد اعتماداً على السند المتقدم.

المثال الأوّل: - علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان...

- علي، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير...[١]

المثال الثاني: - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن علي بن النعمان...

- محمّد، عن أحمد، عن ابن فضّال...[٢]

المثال الثالث: - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي‌بكر الحضرمي...

- أحمد، عن علي، عن سيف، عن اسحاق بن عمّار...[٣]

---

(١) الكافي ٣ : ١/٤٥٧ و٢

(٢) الكافي ١ : ٩/٥٠ و١٠

(٣) الكافي ١ : ٨/٣٣٣ و٩

السند الثاني معلّق، واحمد هو أحمد بن محمّد، وعلي هو علي بن الحكم، وسيف هو سيف بن عميرة.

ولا إشكال في الاختصار في المصادر الأولية لوجود القرينة في الأسناد المتقدمة، وإنّما الإشكال في المصادر الثانوية.

فإذا جاء مؤلّف متأخّر، فأخذ الروايات المشتملة على العناوين المختصرة، من غير أن يأخذ الروايات المشتملة على العناوين المفصّلة، حصل الاشكال في السند للفصل بين القرينة وذي القرينة.

في الأمثلة المتقدمة لو وردت الروايات المشتملة على (علي) أو (محمّد، أحمد) أو (أحمد، علي، سيف) في التهذيب أو الوسائل مثلاً من غير أن ترد الروايات المتقدّمة عليها، لحصل الارتباك في فهم المقصود.

فلذلك كان الرجوع إلى المصادر الأصلية من أنفع الامور في حلّ اشتراك العناوين.

ولو لم تكن تلك المصادر موجودة في ما بأيدينا من المصادر صار الأمر أشكل، ويمكن حلّ الإشكال بالرجوع إلى سائر روايات

الباب حتي الروايات المتأخّرة؛ إذ من الجائز وقوع التغيير في ترتيب الروايات فصار المتقّدم متأخّراً والمتأخّر متقدّماً، فتأخّرت القرائن.

مثلاً نري في التهذيب رواية أحمد بن أبي‌عبدالله، عن علي بن محمّد، عن أبي‌ايوب المدني...[١]

وليس في الأسناد المتقدّمة عليه ما يوضّح المراد من «علي بن محمّد»، لكن ورد بعد هذا الخبر خبر آخر بهذا اللفظ:

- عنه (اي عن محمّد بن يعقوب)، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي‌عبدالله، عن علي بن محمّد بن سليمان، عن أبي‌ايوب المدني...[٢]

فيخطر بالبال كون المراد من علي بن محمّد هو علي بن محمّد بن سليمان، لكن كيف صحّ الاعتماد على السند المتأخّر في حذف مشخصّات الراوي؟

وللجواب عن هذا السؤال نرجع إلى الكافي فنري فيه:

---

(١) التهذيب ٩ : ٧٦/١٩

(٢) التهذيب ٩ : ٧٧/١٩

- عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي‌عبدالله[١] البرقي، عن علي بن محمّد بن سليمان، عن أبي‌ايوب المدني...[٢]

- وعنه، عن يعقوب بن يزيد...[٣]

- وعنه، عن علي بن محمّد، عن أبي‌ايوب المديني...[٤]

فقد حذف من الحديث الثالث «بن سليمان» بعد «علي بن محمّد»، اعتماداً على ذكره في الحديث الأوّل وهذا مما لا إشكال فيه.

ولو لم نرجع إلى الكافي أيضاً، لكان احتمال وقوع التغيير في ترتيب الروايات قريباً.

ثم لو لم نجد في روايات الباب ما به ينحلّ الإشكال يجب الرجوع إلى الأسناد المشابهة، حتي نعثر على قرينة معينة، والروايات الّتي مضامينها قريبة أقوي قرينيةً من سائر الروايات؛ لقوّة احتمال

---

(١) في المطبوعة: أحمد بن محمّد بن أبي‌عبدالله وهو تحريف.

(٢) الكافي ٦: ١/٢٢٤

(٣) الكافي ٦: ٢/٢٢٤

(٤) الكافي ٦: ٣/٢٢٤

كون الروايات القريبة المضمون موجودة معاً في المصدر الأصلي في موضع واحدٍ مرتبة.

والمهمّ في تمييز المشتركات الالتفات إلى طبقة الرواة، فإنّ العنوان المشترك إذا تردّد أمره بين شخصين أو أشخاص في طبقتين مختلفين فتمييزه سهل غالباً.

فعلي سبيل المثال: يوجد محمّد بن يحيى في أسناد الكافي مردّداً بين محمّد بن يحيى العطّار ومحمّد بن يحيى الخثعمي وغيرهما، والتمييز بين العطار والخثعمي سهل في الأغلب، نظراً إلى كون العطار من مشايخ الكليني - قدس سرّه -، والخثعمي هو من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، فبين طبقتيهما بون بعيد، فمحمّد بن يحيى العطار في أول السند ومحمّد بن يحيى الخثعمي في آخر السند في الأغلب.

وقريب منه تردّد ابن سنان بين عبدالله بن سنان ومحمّد بن سنان، فإنّ عبدالله بن سنان هو من أصحاب الصادق عليه السلام ومحمّد بن سنان هو من أصحاب الرضا عليه السلام، فرواية ابن سنان عن الصادق أو الرضا (عليهما السلام) قرينة واضحة على تعيين المراد، لكن حيث اشتركا في

برهة من الزمان فربما يشكل تعيين المراد من ابن سنان ويحتاج إلى بحث أكثر.

وأشكل من ذلك ما إذا كان الاشتراك بين راويين واقعين في طبقة واحدة أو رواة كذلك.

المثال: عنوان معاوية في أصحاب الصادق عليه السلام، فإنّه مردّد بين افراد كثيرة أشهرهم أربعة عناوين[1]: معاوية بن شريح، معاوية بن ميسرة، معاوية بن عمّار، معاوية بن وهب، والأخيران أشهر هولاء.

فالتمييز بينهم وتعيين المراد من معاوية عند الإطلاق يحتاج إلى مزيد تأمّل وتدقيق.

ومن هنا يظهر أنّ العنوان المشترك إذا تردّد بين جملة من العناوين بعضها في طبقة واحدة وبعضها في طبقات مختلفة كان تمييز العنوان بالنسبة إلى بعض العناوين سهلاً وبالنسبة إلى عناوين أخرى صعباً، فقد يؤول الأمر إلى نفي بعض الاحتمالات من دون أن نقدر على الوصول إلى احتمال واحد.

---

(١) عبّرنا بأربعة عناوين – دون أربعة أفراد – ؛ لأنّ التحقيق اتحاد معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة وكونه معاوية بن ميسرة بن شريح.

المثال: أحمد بن محمّد في أسناد الكافي واقع غالباً في طبقات ثلاث:

الأوّل: طبقة مشايخ الكليني أي يروي عنه الكليني بلاواسطة والمراد منه هو أحمد بن محمّد العاصمي - المعبّر عنه أحياناً بأحمد بن محمّد الكوفي - كما في هذا السند.

- أحمد بن محمّد عن علي بن الحسن[1]...

الثاني: طبقة مشايخ مشايخ الكليني - أي يروي عنه الكليني بواسطة - كما إذا روي الكليني عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد، وفي هذه الطبقة يوجد شخصان مشهوران بإسم أحمد بن محمّد يروي عن كليهما الكليني بتوسط عدّة من أصحابنا، وهما أحمد بن محمّد بن خالد - المعبّر عنه بأحمد بن أبي عبدالله وأحمد بن محمّد البرقي أيضاً - وأحمد بن محمّد بن عيسى .

الثالث: طبقة مشايخ مشايخ مشايخ الكليني - أي يروي عنه الكليني بواسطتين - كما في هذا السّند:

---

(١) الكافي ٢ : ٧/٥٧٠ ، ٣ : ١٥/٥٠٥ ، ٤ : ٧/٩١ و...

- عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد...، والمراد من أحمد بن محمّد هنا أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر البزنطي، فعليه تعيين المراد من أحمد بن محمّد إذا روي عنه الكليني مباشرة أو روي عنه بواسطتين سهل غالباً، لوحدة الفرد المشتهر بإسم أحمد بن محمّد في طبقته.

وأمّا إذا روي عنه الكليني بواسطة فالامر مشكل، وكثيراً ما يمكن الجزم بكون المراد هو أحمد بن محمّد بن خالد أو أحمد بن محمّد بن عيسى بملاحظة قرائن أخرى.

والمتحصّل أنّ الطبقة، وملاحظة الراوي والمروي عنه للعنوان المشترك، والارتباط السندي بين الرواة من العوامل المؤثّرة جدّاً في تمييز المشتركات.

المرحلة الخامسة: توحيد المختلفات

قد يوجد في الأسناد وكتب الرجال عناوين مختلفة، لكن المراد منها واحدٌ وتعيين اتحاد العناوين المختلفة وتغايرها لازم في التحقيق السندي، خصوصاً إذا كان أحد العناوين مذكوراً بالوثاقة فقط.

مثلاً تكرّر ذكر «أبي علي الأشعري» في الكافي وغيره في أسناد كثيرة جدّاً، ومع ذلك لم نر في الأصول الرجالية الأصلية هذا العنوان، لكن نري عنواناً آخر لهذا الراوي وهو أحمد بن إدريس.

فلإثبات وثاقة أبيعلي الأشعري والحكم باعتبار روايات وقع فيها هذا العنوان لابد أن نستند إلى ما صرّح به أئمة الرجال من وثاقة أحمد بن إدريس وجلالته.

وفي هذا المثال اتحاد العنوانين معلوم على من له أدني إلمام بالأسناد، لكن هنا جملة من العناوين يجب البحث عن اتّحادها وعدمه، فمثلاً ورد في ما يقرب من مائة سند في كتب الصدوق ذكر جعفر بن محمّد بن مسرور، وهذا العنوان لم يذكر في كتب

الرجال بمدحٍ أو ذمٍ، لكن قد يقال باتحاده مع جعفر بن محمّد بن قولويه، العالم الشهير الثقة الجليل مؤلّف كامل الزيارات، فصحّة روايات جعفر بن محمّد بن مسرور تتوقف على تنقيح هذا البحث.

في توحيد المختلفات بحثان رئيسيان: الأول: إثبات إمكان الاتحاد، الثاني: إثبات وقوعه.

البحث الأوّل: إثبات إمكان الاتحاد

في بعض العناوين إمكان الإتحاد معلوم من غير حاجة إلى بحث، مثل إمكان إتحاد أبي‌علي الأشعري وأحمد بن إدريس فإنّه واضح؛ إذ لا إشكال في إمكان تكنية أحمد بأبي علي وتلقّبه بالأشعري، لكن إمكان الإتحاد في بعض العناوين يحتاج إلى الالتفات إلى نكت رجالية كثيراً ما خفيت على الأعلام فضلاً عن غيرهم.

المثال: ورد في رجال النجاشي عنوان محمّد بن جمهور[1] وقد ترجم الشيخ الطوسي في الفهرست والرجال[1] - وكذلك ابن

(١) رجال النجاشي: ٩٠١/٣٣٧

الغضائري في كتابه[٢] - لمحمّد بن الحسن بن جمهور، فهل يمكن اتحاد العنوانين؟ الجواب: نعم.

وذلك لقاعدة رجالية هي جواز الاختصار في النسب بأن يحذف اسم الأب وينسب الرجل إلى أحد أجداده، فجمهور في محمّد بن جمهور يمكن أن لا يكون والداً لمحمّد كي يستحيل اتحاده مع محمّد بن الحسن بن جمهور، بل يحتمل كونه جدّه، فيصحّ اتحاد العنوانين، والاختصار في النسب اسلوب خاص للتعبير عن الرواة وهنا أساليب أخرى يجب الالتفات إليها في بحث توحيد المختلفات مثل مسألة تعدّد الكنى فإنّ بالامكان أن يكنّي الرجل بكنى مختلفة، كما كنّي النجاشي صاحب الرجال بأبي الحسين وأبي العباس[٣].

---

(١) الفهرست: ٦٢٧/٤١٣ ، الرجال الشيخ الطوسي: ٦٣٦٣/٤٤٨ = ١١٣

(٢) رجال ابن الغضائري: ١٣١/٩٢ = ١٦ – على ماورد في نسخ الكتاب – وقد أثبت مصحّح الكتاب: محمّد بن جمهور في المتن اعتماداً على التحرير الطاووسي.

(٣) فقد وردت تكنيته بأبي الحسين في فتح الأبواب: ١٩٠ (و بتصحيف الحسين بالحسن في ص ١٨٢) ، خاتمة مستدرك الوسائل ج٣، ص ١٤٧ نقلاً عن البحار عن قبس المصباح للصهرشتي (و قد ورد في البحار ٩٤: ٣٢ بتصحيف الحسين

وممّا ذكرنا ظهر دور بحث أساليب التعبير في هذه المرحلة.

البحث الثاني: إثبات وقوع الاتحاد

بعد أن ثبت إمكان الاتحاد يجب البحث عن وقوعه بالفحص عن قرائن الاتحاد وقرائن عدم الاتحاد ومقارنة هذه القرائن مع تلك واستخراج النتيجة من هذه المقارنة فلنوضّح ذلك في المثال المتقدم.

القرينة على اتحاد محمّد بن جمهور المترجم في رجال النجاشي - مع محمّد بن الحسن بن جمهور - المترجم في عدة كتب هي كثرة جهات المشتركه بينهما:

منها: وحدة اسمهما وانتساب كليهما إلى جمهور، وجمهور اسم غريب والمنتسبون إليه في الرواة قليلون.

منها: كونهما مؤلفين للكتاب.

منها: كونهما صاحبي كتاب باسم الملاحم.

بالحسن)، وقد كنّاه بأبي العباس في الإقبال ١: ٥٣ ، فرج المهموم: ١٢٣ ، ١٣٠ ، اليقين: ٢١٠

منها: رواية أحمد بن الحسين بن سعيد عن كليهما كتابه.

وبإزاء هذه الجهات توجد قرينة تبعّد الاحتمال وهو أنّ الاختصار في النّسب لا يحسن عند ترجمة الراوي في كتب الرجال، بل انّما يحسن عند التعبير عنه في الأسناد.

لكن هذه القرينة لاتقاوم القرائن المتقدمّة؛ إذ يمكن دفعها بأنّ من الجائز عدم علم النجاشي بكون جمهور جدّ محمّد وذلك لكون التعبير المعهود عن هذا الراوي في الأسناد هو محمّد بن جمهور فحسب، فذلك أوجب خفاء كون جمهور جدّ محمّد وقد وقع نظير ذلك بالنسبة إلى ابن قولويه، فإنّ التعبيرات الشائعة عنه في الأسناد هي جعفر بن محمّد بن قولوية، أبوالقاسم بن قولويه وابن قولويه وقد ترجمه الشيخ الطوسي بجعفر بن محمّد بن قولويه[1]، لكن ترجمه النجاشي بجعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه[2]، فعدم ذكر الشيخ لنسبه الكامل إنّما يكون من جهة عدم وقوع التعبير

---

(١) رجال الطوسي: ٦٠٣٨/٤١٨ = ٣، الفهرست: ١٤١/١٠٩

(٢) رجال النجاشي: ٣١٨/١٢٣

عنه في الأسناد بحيث خفي على الشيخ كون قولويه هو الجد الأعلي لمحمّد لا والده[١].

تنبيه: يرتبط أحياناً بحث توحيد المختلفات ببحث تمييز المشتركات وذلك إذا لم يثبت اتحاد العنوانين، فإنّه قد ينجّر إلى اشتراك عنوان فنحتاج إلى بحث تمييز المشتركات.

المثال: ترجم النجاشي لإسحاق بن عمّار الصيرفي ووثّقه[٢] وترجم الشيخ الطوسي لإسحاق بن عمّار الساباطي[٣] ووثّقه لكن حكم بكونه فطحياً، وقد وقع الكلام في اتحاد العنوانين، فلو قلنا بعدم الاتحاد أو احتملنا ذلك يحتاج عنوان إسحاق بن عمّار عند الإطلاق إلى التمييز.

---

(١) هذا كلّه مع الغضّ عن احتمال وقوع خطأ لأئمة الرجال في عنوان محمّد بن الحسن بن جمهور ، فإنّ لمحمّد بن جمهور حفيداً يروي عنه النعماني وربما يعبّر عنه بمحمّد بن الحسن بن جمهور (الغيبة للنعماني: ١١/٢٢٩) فمن المحتمل خلط الحفيد بالجدّ.

(٢) رجال النجاشي: ١٦٩/٧١

(٣) الفهرست: ٥٢/٣٩

والمتحصّل من مجموع مامرّ أنّ توحيد المختلفات يكون على أساس جمع القرائن المقوّية والقرائن المضعّفة ومن القرائن المقوّية وحدة طبقة العناوين وشباهة أسنادها وكثرة الجهات المشتركة بينها ونحصل على هذه القرائن بالرجوع إلى كتب الرجال والأسناد.

ولتوحيد المختلفات قواعد يرجع كثير منها إلى قانون حساب الاحتمالات وتكون من فروع هذا القانون، وتفصيل الكلام حول هذه المرحلة كالمراحل الأربع المتقدمة موكول إلى الفصول الآتية.

فائدة

هنا مرحلة أخرى حول الرواة لا دخل لها في اعتبار السند، لكن ينبغي طيها وهو بحث ضبط اسامي الرواة ومعرفة حركات حروفها، فيعلم مثلاً في هذه المرحلة كون حمران بن أعين بضمّ الحاء وفتح الياء لا بالعكس، كما يدور كثيراً على ألسنة غير المتدرّبين في الرجال، أو كون حنان بتخفيف النون لاتشديدها وقد سها من قرأها مشددة أو جعل شدّة على النون عند الكتابة.

تذييل
الأسناد المشهورة في الكتب الأربعة

تمهيد

لابدّ لمن يدرس الرجال أن يحصل على أحوال الرواة المشهورين وتكون على ذكر منه حتي لايحتاج إلى المراجعة إلى كتب الرجال في كل مورد، كما لابد له أن يتعرف على طبقات الرواة المشهورين ومشايخهم ورواتهم وكيفية روايتهم وارتباط بعضهم مع بعض حتي يقدر على طي المراحل الخمس المتقدمة بسهولة.

ولذلك استخرجنا من الكتب الأربعة الأسناد المشهورة مع شرح موجز حول رواتها، وحفظ هذه الأسناد والتعرف على احوال رواتها يعين كثيراً على حل سائر الأسناد.

وقبل أن نذكر الأسناد لابد من التنبيه على أمور:

الأوّل: أشرنا إلى حال الرواة إذا كان في وثاقتهم أو مذهبهم كلام معتدّ به في كتب الرجال، فعدم التعرض لحال الراوي دليل

الاتفاق على وثاقته وصحّة مذهبه ولم نشر إلى الاختلافات الشاذّة في أحوال الرواة أصلاً.

الثاني: ذكرنا في العناوين المشتركة طريق تمييزها بالاختصار بحيث يقدر الباحث على تعيين المراد منها في كثير من الموارد.

الثالث: لم نتكرّر احوال الرواة في كل سند واكتفينا بذكرها عند أول مورد وردت فيه أسماء الرواة.

الرابع: هذه الأسناد منتقاة من أسناد عديدة مشتركة في قطعات، ورواتها من الرواة المشهورين المتكرر ذكرهم في آلاف سند، وتعرّف احوالها يفيد في حل أكثر الأسناد.

الخامس: لاحظنا في ترتيب الأسناد أمرين:

الأمر الأوّل: تعداد التكرار، فبدأنا بما كان تكراره أكثر، فالسند المذكور إلى السكوني «بالرقم ١» تكرّر في أكثر من خمسمائة مورد من الكافي والتهذيب والسند المذكور إلى الحلبي «بالرقم ٢» تكرّر في أكثر من أربعمائة مورد وهكذا سائر الأسناد.

الأمر الثاني: شباهة الأسناد، فالأسناد المتشابهة جداً أدرجناها في ضمن رقمٍ واحد والأسناد الكثيرة التشابه في ضمن أرقام قريبة،

فبالمقارنة بين الأرقام يمكن معرفة طبقات الرواة بالنسبة، فيتميز الرواة الّذين يكونون في طبقة واحدة عن غيرهم.

السادس: الاسماء المشتركة قد وردت في أسناد أخرى مشابهة لها جداً مع ذكر الأوصاف المميزة مما يكون قرينة على ذكر الأسناد المبهمة، ففي هذا المورد أدرجنا العنوان المشترك اولاً وأشرنا في قباله إلى المراد منه.

السابع: ذكرنا الأسناد المتفّقة في جميع السلسلة إلا في راو واحد في ضمن رقم واحد ففي بعض الأرقام اندرجت عدة أسناد في رقم واحد.

الثامن: أوردنا جميع الأسناد - أوّلاً - مع الإشارة في ذيلها إلى كونها صحيحة أي جميع رواتها عدول إماميون - أو موثقة - أي في رواتها ثقة غير إمامي - أو ...

ثمّ ذكرنا شرحاً موجزاً حول كل واحد من الأسناد.

فهرس الأسناد المشهورة

✓ ١- علي بن إبراهيم، عن أبيه، ← إبراهيم بن هاشم

عن النوفلي، ← الحسين بن يزيد

عن السكوني، ← إسماعيل بن أبي زياد مسلم

عن أبي عبدالله عليه السلام.

(الكافي)

● الرواية موثّقة على المشهور، صحيحة على قولٍ.

✓ ٢- علي بن إبراهيم، عن أبيه،

عن ابن أبي عمير، ← محمّد بن أبي عمير زياد

عن حمّاد، ← حمّاد بن عثمان

عن الحلبي، ← عبيدالله بن علي

عن أبي عبدالله عليه السلام.

(الكافي)

● الرواية صحيحة.

✓ ٣- علي بن إبراهيم، عن أبيه،

عن حمّاد، ← حمّاد بن عيسى

عن حريز، ← حريز بن عبدالله

عن { زرارة / محمّد بن مسلم } عن أبي جعفر عليه السلام.

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٤- الحسين بن سعيد، عن ابن

أبي عمير، عن حمّاد، ← حمّاد بن عثمان

عن الحلبي، ← عبيدالله بن علي

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ٥- الحسين بن سعيد، عن حمّاد، ← حمّاد بن عيسى

عن حريز، ← حريز بن عبدالله

عن محمّد بن مسلم، عن

أبي عبدالله عليه السلام.

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ٦- موسى بن القاسم، عن ابن

أبي عمير، عن حمّاد، ← حمّاد بن عثمان

عن الحلبي، ← عبيدالله بن علي

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ٧- موسى بن القاسم، عن صفوان، ← صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ٨- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، ← عبدالرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، ← محمّد بن قيس البجلي عن أبي جعفر عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على الظاهر.

✓ ٩- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير،

عن { بعضى اصحابه / عبدالله بن سنان / حفص بن البختری / جميل بن درّاج / معاوية بن عمّار / عمر بن اذينة / هشام بن الحكم / هشام بن سالم / حمّاد بن عثمان / عبدالرحمن بن الحجّاج } عن أبي‌عبدالله عليه السلام الكافي

● الرواية صحيحة بلا إشكال إلاّ في ما رواه ابن أبي‌عمير عن بعض اصحابه فإنّه صحيح على التحقيق.

١٠- محمّد بن إسماعيل، ← محمّد بن إسماعيل النيشابوري

عن الفضل بن شاذان عن { ابن أبي‌عمير / صفوان ↓ (صفوان بن يحيى) } عن { معاوية بن عمّار / منصور بن حازم } عن أبي‌عبدالله عليه السلام الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

✓ ١١- عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الاشعري، ← جعفر بن محمّد بن عبيدالله
عن ابن القدّاح، ← عبدالله بن ميمون
عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

✓ ١٢- الحسين بن سعيد،
عن الحسن، ← اخوه الحسن بن سعيد
عن زرعة، ← زرعة بن محمّد
عن سماعة، ← سماعة بن مهران
قال سألته ← مضمر

التهذيب

● الخبر موثّق.

✓ ١٣- الحسين بن سعيد، عن

عثمان بن عيسى ، عن سماعة، ← سماعة بن مهران

قال سألته

التهذيب

● الرواية صحيحة على التحقيق، معتبرة بلا اشكال.

✓ ١٤- الحسين بن سعيد،

عن النضر، ← النَّضر بن سويد

عن ابن سنان، ← عبدالله بن سنان

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ١٥- الحسين بن سعيد،

عن فضالة، ← فضالة بن ايوب

عن معاوية بن عمّار، عن

أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ١٦- الحسين بن سعيد

عن { صفوان ↓ (صفوان بن يحيى) / فضالة } عن العلاء ← العلاء بن رزين

عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما

عليهما السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ١٧- الحسين بن سعيد،

عن محمّد بن الفضيل، ← محمّد بن الفضيل الصيرفي

عن أبي الصباح الكناني، ← إبراهيم بن نعيم

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة على التحقيق.

✓ ١٨- محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى العطار

عن أحمد بن محمّد، ← أحمد بن محمّد بن عيسى

عن محمّد بن إسماعيل، ← محمّد بن إسماعيل بن بزيع

عن محمّد بن الفضيل، ← محمّد بن الفضيل الصيرفي

عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

✓ ١٩- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، ← علي بن الحكم بن الزبير النخعي الكوفي
عن علي بن أبي حمزة، ← علي بن أبي حمزة سالم البطائني
عن أبي بصير، ← يحيى الاسدي
عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

✓ ٢٠- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، ← الحسن بن محبوب
عن عبدالله بن سنان، عن
أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢١- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال، ← الحسن بن علي بن فضّال
عن ابن بكير، ← عبدالله بن بكير
عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية موثّقة.

✓ ٢٢- محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، ← محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران
عن أحمد بن الحسن، ← أحمد بن الحسن بن علي بن فضال
عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى ← عمار الساباطي
عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية موثقة.

✓ ٢٣- محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى العطار
عن أحمد بن محمّد،
عن محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى الخزاز
عن غياث بن إبراهيم، عن
أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢٤- محمّد بن يحيى، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢٥- علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية معتبرة على التحقيق، صحيحة على المظنون.

✓ ٢٦- الحسين بن سعيد،

عن القاسم، ← القاسم بن محمّد الجوهري

عن علي، ← علي بن أبي حمزة البطائني

عن أبي بصير، ← يحيى الأسدي

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● في صحّة الرواية كلام، والمظنون صحّتها.

✓ ٢٧- الحسين بن سعيد،

عن القاسم، ← القاسم بن محمّد الجوهري

عن أبان، ← أبان بن عثمان

عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية موثّقة أو صحيحة.

شرح موجز حول الأسناد المشهورة

تذكر

ليس الغرض هنا بيان أدلّة وثاقة الرواة أو مذهبهم، بل المقصود التعريف الاجمإلى حول الرواة، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنَّ اعتبار جميع هذه الأسناد ووثاقة عامّة رواتها على سبيل الإجمال يستفادان من جملة من المباني الرجالية:

منها: دلالة تكرر السند في الكتب المفتي بها ، على اعتباره.

منها: دلالة إكثار رواية الأجلاّء عن أحد، على وثاقته.

✓ ١- علي بن إبراهيم، عن أبيه[١]، ← إبراهيم بن هاشم

عن النوفلي[٢]، ← الحسين بن يزيد

عن السكوني[٣]، ← إسماعيل بن أبي‌زياد مسلم

عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية موثقة على المشهور، صحيحة على قولٍ.

١. ليس له توثيق صريح لكن وثاقته وجلالته صارت من المسلمات في الأزمنة الأخيرة وكفي في جلالة قدره كونه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم.

٢. التحقيق أنّه إمامي ثقة.

٣. تستفاد وثاقته من دعوي الشيخ الإجماع على العمل برواياته وروايات غيره من العامّة بشرط عدم فتوي الإمامية بخلافها وعدم تعارضها مع أخبار الإمامية، وأمّا مذهبه فالمشهور كونه عامياً والمحدّث النوري ﷺ يري كونه إمامياً يعمل بالتقية.

✓ ٢- علي بن إبراهيم، عن أبيه عن

ابن أبي عمير، ← محمّد بن أبي عمير زياد

عن حمّاد[١]، ← حمّاد بن عثمان

عن الحلبي[٢]، ← عبيدالله بن علي

عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

١. المشهور باسم حمّاد اثنان:

الأوّل: حمّاد بن عثمان (المتوفي ١٩٠). الثاني: حمّاد بن عيسى (المتوفي ٢٠٩ تقريباً). وكلاهما من صغار أصحاب أبي‌عبدالله عليه السلام لكن عمّر حمّاد بن عيسى حتي لقيه إبراهيم بن هاشم ومن في طبقته وأمّا حمّاد بن عثمان فيروي عنه أمثال إبراهيم بن هاشم بواسطة كابن أبي‌عمير، فالمراد من حمّاد في السند هو حمّاد بن عثمان، ويوكّد ذلك أنّ رواية ابن أبي‌عمير عن حمّاد بن عثمان أكثر بمراتب من رْوايته عن حمّاد بن عيسى .

٢. الحلبيون بيت من الشيعه، كلهم ثقات، أشهرهم عبيدالله بن علي الحلبي وهو المراد من الحلبي عند رواية حمّاد بن عثمان عنه.

✓ ٣- علي بن إبراهيم، عن أبيه، ←

عن حمّاد[1]، ← حمّاد بن عيسى

عن حريز، ← حريز بن عبدالله

عن { زرارة / محمّد بن مسلم } عن أبي‌عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

١. يعرف كونه حمّاد بن عيسى من روايته عن حريز ورواية إبراهيم بن هاشم عنه.

✓ ٤- الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، ← حمّاد بن عثمان
عن الحلبي، ← عبيدالله بن علي
عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

١. يعرف كونه حمّاد بن عثمان من رواية الحسين بن سعيد عنه بالتوسّط، فإنّ الحسين بن سعيد يروي عن حمّاد بن عيسى مباشرة.

✓ ٥- الحسين بن سعيد،

عن حمّاد[1]، ← حمّاد بن عيسى

عن حريز، ← حريز بن عبدالله

عن محمّد بن مسلم، عن

أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

١. يعرف كونه حمّاد بن عيسى من رواية الحسين بن سعيد عنه وروايته عن حريز.

✓ ٦- موسى بن القاسم، عن ابن

أبي عمير، عن حمّاد، ← حمّاد بن عثمان

عن الحلبي، ← عبيدالله بن علي

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ٧- موسى بن القاسم،عن صفوان[1]، ← صفوان بن يحيى
عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

١. المشهور باسم صفوان رجلان ثقتان:

الأوّل: صفوان بن مهران الجمّال وهو من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام.

الثاني: صفوان بن يحيى البجلي وهو من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام فهو متأخر عن الأوّل طبقة، والمراد من صفوان في السند هو صفوان بن يحيى بقرينة الراوي والمروي عنه.

✓ ٨- علي بن إبراهيم، عن أبيه،
عن ابن أبي نجران، ← عبدالرحمن بن أبي نجران
عن عاصم بن حميد، عن
محمّد بن قيس[1]، ← محمّد بن قيس البجلي
عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على الظاهر

١. محمّد بن قيس مشترك بين جماعة، بعضهم ضعيف، لكن المراد منه في الأغلب هو محمّد بن قيس البجلي وهو ثقة جليل صاحب كتاب القضايا المعروف عن أبي جعفر عليه السلام ورواية عاصم بن حميد قرينة على إرادته من محمّد بن قيس.

✓ ٩- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

- بعض اصحابه[١]
- عبدالله بن سنان
- حفص بن البختري
- جميل بن درّاج
- معاوية بن عمّار
- عمر بن اذينة
- هشام بن الحكم
- هشام بن سالم
- حمّاد بن عثمان
- عبدالرحمن بن الحجّاج[٢]

عن أبي عبدالله عليه السلام

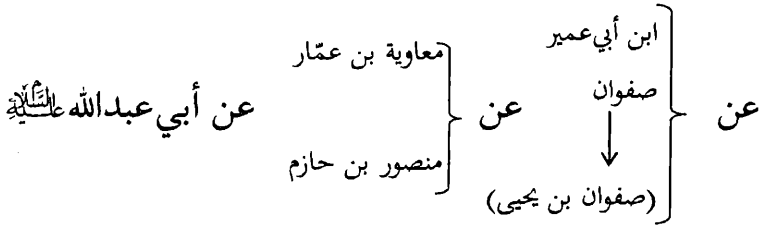
الكافي

● الرواية صحيحة بلا اشكال إلاّ في ما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه فإنّه صحيح على التحقيق.

١. في اعتبار مرسلات ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى و أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي خلاف والأظهر الاعتبار.

٢. صار واقفياً ثم رجع بعد ما رأي معجزات الرضاعليه السلام والظاهر أخذ المشايخ عنه حين صحّة مذهبه (أي قبل وقفه أو بعد رجوعه)وهو كان ثقة جليلاً.

✓١٠- محمّد بن إسماعيل[١]، عن الفضل بن شاذان



الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

١. المراد من محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن إسماعيل النيسابوري - لا محمّد بن إسماعيل البرمكي أو محمّد بن إسماعيل بن بزيع أو غيرهما كما قيل - وهو كان ثقة على التحقيق.

✓ ١١- عدّة من أصحابنا[١]، عن

سهل بن زياد[٢]،

عن جعفر بن محمّد الأشعري[٣]، ← جعفر بن محمّد بن عبيدالله

عن ابن القدّاح[٤]، ← عبدالله بن ميمون

عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

١. المراد: علي بن محمّد المعروف بعلاّن ومحمّد بن أبي عبدالله - وهما ثقتان بلاإشكال - وغيرهما.

٢. إمامي اختلف في وثاقته والتحقيق وثاقته وكون تضعيفه من جهة رميه بالغلو، والغلوّ أمر حدسي لاتقبل الشهادة فيه.

٣. ليس له توثيق صريح والتحقيق وثاقته.

٤. امامي ثقة، وربما نسبوه إلى الإسماعيليه، والنسبة غير صحيحة.

✓ ١٢- الحسين بن سعيد،

عن الحسن[١]، ← أخوه الحسن بن سعيد

عن زرعة[٢]، ← زرعة بن محمّد

عن سماعة[٣]، ← سماعة بن مهران

قال سألته:[٤] ← مضمر

التهذيب

● الخبر موثق.

١. الحسن مشترك والظاهر كون المراد هو أخوه الحسن بن سعيد وقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عنه عن زرعة ولم يثبت توسط غيره ممن يسمي بالحسن بينهما.

٢. واقفي ثقة.

٣. إمامي ثقة، وربما نسبوه إلى الوقف، لكن الظاهر عدم إدراكه زمن استشهاد الكاظم عليه السلام الّذي هو بدء حدوث الوقف.

٤. أكثر روايات سماعة مضمرة والظاهر كون المسؤول هو الإمام أباعبدالله عليه السلام وكيف كان الظاهر كون المراد من الضمير في نظير هذا السند هو المعصوم إذا وقع في كتب أحاديثنا حيث لا يعتمد

فيها إلا على قول المعصوم عليه السلام، خصوصاً إذا كان الراوي من أجلاء الثقات كسماعة.

✓ ١٣- الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى[1]، عن سماعة، ← سماعة بن مهران قال سألته...

التهذيب

● الرواية صحيحة على التحقيق، معتبرة بلا إشكال.

١. عثمان بن عيسى كان من رؤوس الواقفه، لكن رجع وصار إمامياً. والظاهر أخذ المشايخ عنه عند صحّه مذهبه، أي بعد توبته - كما هو الظاهر في رواية الحسين بن سعيد - أو قبل وقفه وهو ثقة جليل.

✓ ١٤- الحسين بن سعيد،

عن النضر، ← النضر بن سويد

عن ابن سنان[1]، ← عبدالله بن سنان

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة.

١. ابن سنان يطلق على رجلين:

أحدهما: عبد الله بن سنان وهو كان من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام

ثانيهما: محمّد بن سنان، وهو كان من أصحاب الكاظم والرضا(عليهما السلام) ويروي عن عبدالله بن سنان.

وعبدالله بن سنان إمامي ثقة جليل بلا إشكال وأمّا محمّد بن سنان، ففيه خلاف كثير فقد ضعّفه كثير من أئمة الرجال ووثّقه بعضهم والتحقيق كونه ثقة.

✓ ١٥- الحسين بن سعيد،

عن فضالة، ← فضالة بن أيّوب

عن معاوية بن عمّار، عن

أبي عبدالله عليه السلام.

التهذيب

● الرواية صحيحة.

✓ ١٦- الحسين بن سعيد،

عن { صفوان ↓ (صفوان بن يحيى) فضالة } عن العلاء، ← العلاء بن رزين

عن محمّد بن مسلم[1]، عن

أحدهما[2] عليه السلام.

التهذيب

● الرواية صحيحة.

١. في بعض الأسناد: العلاء، عن محمّد والمراد: العلاء بن رزين عن محمّد بن مسلم.

٢. المراد أبوجعفر أو أبوعبدالله(عليهما السلام)

✓ ١٧- الحسين بن سعيد،

عن محمّد بن الفضيل[1]، ← محمّد بن الفضيل الصيرفي

عن أبي الصبّاح الكناني، ← إبراهيم بن نعيم

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية صحيحة على التحقيق.

١. محمّد بن الفضيل مشترك والمراد به في هذه الطبقة محمّد بن الفضيل الصيرفي، وربما يقال بكون المراد في بعض الأسناد هو محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار والتعبير عنه بمحمّد بن الفضيل من باب النسبة إلى الجد، لكنّ الظاهر عدم صحة هذه الدعوي وكيف كان فمحمّد بن الفضيل الصيرفي ثقة على التحقيق، ولا عبرة برميه بالغلو.

✓ ١٨- محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى العطار

عن أحمد بن محمّد[١]، ← أحمد بن محمّد بن عيسى

عن محمّد بن إسماعيل[٢] ← محمّد بن إسماعيل بن بزيع

عن محمّد بن الفضيل، ← محمّد بن الفضيل الصيرفي

عن أبي الصبّاح الكناني، ← إبراهيم بن نعيم

عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الروايٰة صحيحة على التحقيق.

١. أحمد بن محمّد في هذه الطبقة مردّد بين أحمد بن محمّد بن عيسى - وهو الأشهر - وأحمد بن محمّد بن خالد، والمراد منه عند رواية محمّد بن يحيى هو أحمد بن محمّد بن عيسى بلاريب.

٢. محمّد بن إسماعيل مشترك ولا إشكال في إرادة محمّد بن إسماعيل بن بزيع هنا بقرينة الراوي والمروي عنه.

✓ ١٩- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم[١]، ← علي بن الحكم بن الزبير النخعي الكوفي
عن علي بن أبي حمزة[٢]، ← علي بن أبي حمزة سالم البطائني
عن أبي بصير[٣]، ← يحيى الأسدي
عن أبي عبدالله عليه السلام الكافي

● الرواية صحيحة على التحقيق.

١. قد ورد علي بن الحكم الكوفي مصرّحاً بالوثاقة والجلالة وعلي بن الحكم بن الزبير والظاهر وحدتهما وكونه المراد من علي بن الحكم عند الإطلاق.

٢. علي بن أبي حمزة سالم البطائني كان من رؤساء الشيعه، وكيل الكاظم عليه السلام، لكن بعد استشهاده عليه السلام انحرف هو وجملة من وكلاءه عليه السلام عن الحق وجحدوا إمامة الرضا عليه السلام وأسّسوا مذهب الوقف وقد كان بينهم وبين الإمامية كمال المنافرة حتي سمّوهم بالممطورة أي الكلاب المبتلّة بالمطر - فهم أنتن من الجيف[١] -

(١) لاحظ فرق الشيعة للنوبختي: ٨٢، المقالات والفرق: ٩٢

فعليه يبعد جداً أخذ مشايخ الإمامية عنهم بعد الوقف، بل طبقة تلامذتهم كابن أبي‌عمير وصفوان بن يحيى وعلي بن الحكم أيضاً لا تناسب مع الأخذ بعد استشهاد الكاظم عليه السلام، فإنّ الظاهر دراسة هولاء الحديث في زمن الكاظم عليه السلام، فعليه فالظاهر أخذ علي بن الحكم عن علي بن أبي‌حمزة الحديث قبل وقفه وهو كان إمامياً ثقة، فخبره معدود في الصحّاح.

٣. أبوبصير مردّد بين أبي‌بصير المرادي ليث بن البختري وأبي‌بصير الأسدي يحيى بن القاسم (أو يحيى بن أبي‌القاسم). والظاهر عند الإطلاق إرادة الأسدي، خصوصاً عند رواية علي بن أبي‌حمزة عنه، فإنّه كان قائد أبي‌بصير الأسدي لعماه وكيف كان فأبوبصير الأسدي من أجّلاء الثقات، ونسبة الوقف إليه غير صحيحة، خصوصاً بعد ملاحظة وفاته سنة ١٥٠ قبل حدوث الوقف بسنين كثيرة.

✓ ٢٠- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢١- محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال[١]، ← الحسن بن علي بن فضال

عن ابن بكير[٢]، ← عبدالله بن بكير

عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية موثقة.

١. ابن فضال يمكن أن يطلق على جماعة وهم الحسن بن علي بن فضال وأبنائه الثلاثة: محمّد و أحمد وعلي، وهم ثقات فطحيون، لكن المراد منه في الكتب الأربعة الحسن بن علي بن فضال فحسب.

٢. الحسن بن علي بن فضال فطحي ثقة.

✓ ٢٢- محمّـــــدبن يحيـــــى،

عـــن محمّـــد بـــن أحمـــد[١] ← محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران

عـــن أحمـــد بـــن الحســـن[٢] ← أحمد بن الحسن بن علي بن فضال

عن عمروبن سعيد، عن مصدق بن

صـدقة، عـن عمـار بـن موسـى[٣] ← عمار الساباطي

عن أبي عبدالله عليه السلام الكافي

● الرواية موثقة.

١. محمّد بن أحمد في السند هو محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري بقرينة المروي عنه، وهو كان صاحب نوادر الحكمة من اشهر الكتب قبل الكتب الأربعة، كان ثقه في نفسه إلا أنّه يروي عن الضعفاء، فتصدي ابن الوليد بالبحث عن رواياته فاستثني عنه ما رواه عن جماعة وعلي أية حال ليس في محمّد بن أحمد بن يحيى في نفسه شيء يطعن عليه.

٢. أحمد بن الحسن بن فضّال ومن بعده في السند ثقات فطحيون.

٣. في روايات عمّار الساباطي اضطراب كثير ولعله لكونه أعجمياً غير عارف بلغة العرب كما ينبغي، فلم يقدر على النقل بالمعني على

النهج الصواب فلذلك كان الاحتياط عند الأخذ برواياته عند اضطراب متنه أو تعارضه مع سائر الأخبار حسناً.

✓ ٢٣- محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى العطار

عن أحمد بن محمّد، ←

عن محمّد بن يحيى، ← محمّد بن يحيى الخزاز

عن غياث بن إبراهيم، عن

أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢٤- محمّدبن يحيى، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام

الكافي

● الرواية صحيحة.

✓ ٢٥- علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة[١] عن أبي عبدالله عليه السلام

الكافي

● الرواية معتبرة على التحقيق، صحيحة على المظنون.

١. قد يقال باتحاده مع مسعدة بن زياد الربّعي - الّذي صرّح النجاشي بوثاقته وجلالته وهو إمامي-، وإن ثبت ذلك - كما هو المظنون - فلاإشكال في وثاقته وكون الرواية صحيحة، وإن لم يثبت ذلك نحتاج في إثبات وثاقته إلى التمسك بقاعدة إكثار رواية الاجلاّء ونحوها فعليه الرواية موثّقة لكون مسعدة بن صدقة عامياً.

✓ ٢٦- الحسين بن سعيد،

عن القاسم[١]، ← القاسم بن محمّد الجوهري

عن علي[٢]، ← علي بن أبي حمزة البطائني

عن أبي بصير، ← يحيى الأسدي

عن أبي عبدالله عليه السلام

التهذيب

● في صحّة الرواية كلام، والمظنون صحتها.

١. القاسم في مشايخ الحسين بن سعيد مردّد بين القاسم بن عروة والقاسم بن محمّد الجوهري، لكنّ الأوّل لم يرو عن علي (بن أبي‌حمزة) فتعيّنت إرادة الثاني، والقاسم بن محمّد الجوهري غير مصرّح بالتوثيق لكنّ التحقيق وثاقته. لكن في مذهبه كلام، حيث وصفه الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام بالوقف وكذا الكشي نقلاً عن نصر بن الصباح وفي ثبوت وقفه بذلك إشكال مع سكوت النجاشي والشيخ في سائر الموارد عن الإشارة إلى ذلك وهذا السكوت يشير إلى إماميته ومن الجائز رجوعه عن الوقف، لكن الجزم بصحة مذهبه أيضاً مشكل.

٢. علي الراوي عن أبي‌بصير هو علي بن أبي‌حمزة الراوي عن يحيى الأسدي، وقد قدّمنا أنّ الظاهر أخذ المشايخ عنه قبل وقفه، لكن إن قلنا بكون القاسم بن محمّد الجوهري واقفياً أشكل الجزم بالأخذ قبل الوقف، لكن المظنون ذلك؛ نظراً إلى ظاهر طبقة القاسم بن محمّد الجوهري الراوي عن موسى بن جعفر عليه السلام، بل قد عدّه الشيخ في أصحاب أبي‌عبدالله عليه السلام أيضاً، فاعتبار الراوية متوقفة على

القول بكون الأخذ عن علي بن أبي‌حمزة في زمن الكاظم عليه السلام كما هو المظنون.

✓ ٢٧- الحسين بن سعيد،

عن القاسم[١]، ← القاسم بن محمّد الجوهري

عن أبان[٢]، ← أبان بن عثمان

عن عبدالرحمن بن أبي‌عبدالله، عن أبي‌عبدالله عليه السلام

التهذيب

● الرواية موثقة أو صحيحة.

١. القاسم المتوسط بين الحسين بن سعيد وأبان منحصر بالقاسم بن محمّد الجوهري وقد مرّ أنّ التحقيق وثاقته فإن كان إمامياً كان الخبر صحيحاً وإن كان واقفياً كان الخبر موثقاً وعلي أية حال التحقيق اعتبار الرواية.

٢. أبان يطلق غالباً على رجلين:

أبان بن تغلب وأبان بن عثمان، وكلاهما ثقة جليل، وأبان بن تغلب من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام وتوفي سنة ١٤١ في حياة

الصادق عليه السلام وندر نقله عن غير المعصوم وأمّا أبان بن عثمان فهو من صغار أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ومن أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام، وهو المراد في هذا السند بقرينة الراوي والمروي عنه.

التمرين

١- ورد في الكافي ٤: ٥/٣٣٩ و ٦/٣٤٠ : «محمّد بن أحمد» وهو مصحف، والأصل إمّا «محمّد عن أحمد» أو «أحمد بن محمّد»، بيّن مفاد السند على كل من التقديرين.

٢. نذكر طوائف من الأسامي يمكن تبديل أحد الأسماء فيها بالأخري، وضّح الوجه في ذلك.

الف) جعفر، حفص

ب) عبدالرحيم، عبدالرحمن

ج) زيد، بريد، يزيد، مزيد، مرثد، زياد

د) عمر، عثمان، عمير، عمّار، عميره

هـ) عمر، بكر

ز) سالم، سلم، مسلم، سلمة، سليم، مسلمة، سلمان، سالمة، سليمان

ح) يحيى، علي، بحر، الحلبي

٣. بيّن المراد من أحمد بن محمّد في هذه الأسناد بمقايسة هذه الأسناد بعضها مع بعض ومقارنتها مع الأسناد القريبة، ولو ترى في السند حالة خاصّة فاذكرها: الكافي ٤: ٨/٦، ٢/٣٠، ٦/٤٠، ٧/٤٣، ٣/٤٤، ٦/٤٥و٧، ١٢/٤٩، ٥/٥١، ١٢./٥٢

٤. ورد في سند الكافي ٣: ٢/٩ : محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن خالد والحسين بن سعيد وفيه تحريف والصواب: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن خالد والحسين بن سعيد.

اذكر الوجه المنطقي لتبديل «أحمد بن محمّد عن محمّد بن خالد» بـ أحمد بن محمّد بن خالد، ثمّ قايس السند مع سند الكافي ٣: ٥/٥٤. فهل تري في هذا السند خللا؟ وأيضاً قايس السندين مع ما نقله في التهذيب ١: ٤٢/٢٨ واذكر الخلل الواقع فيه أيضاً.

٥. افحص في فهرست الشيخ الطوسي ورجال النجاشي واذكر عشرة عناوين مادحة وعشرة عناوين ذامّة.

التحقيق

١- قد ذكرنا تأثير مسألة التعليق في وقوع السقط في السند، فهل تؤثّر هذه المسألة في وقوع الزيادة فيه أيضاً؟

٢- هل يضر اشتمال السند على «غير واحد» بصحته مع عدم العلم بالمراد منه تفصيلاً؟

٣- اذكر عاملاً آخر لوقوع الاشتراك في الأسناد غير ما ذكرناه في المتن.

٤- ذكرنا وقوع البحث في اتحاد جعفر بن محمّد بن مسرور وجعفر بن محمّد بن قولويه، كيف يمكن اتحاد العنوانين مع كون «محمّد» ابن مسرور في العنوان الأوّل وهو ابن قولويه في العنوان الثاني.

٥- هل بين المراحل الخمس ترتيب خاص وهل يلزم طي جميع المراحل في جميع الأسناد؟

٦- ما الفرق بين العدالة والوثاقة وما النسبة بينهما؟

خلاصة البحث

١- لتحقيق السند مراحل خمسة: فهم مفاد السند، معرفة التحريفات، توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم، تمييز المشتركات، توحيد المختلفات.

٢- لتعيين مرجع الضمير ينظر إلى السند السابق فإذا كان من كان بعد الضمير واقعاً فيه فلا اشكال، وأمّا إذا لم يسبق فلا بدّ لتعيين مرجع الضمير من الرجوع إلى سائر الأسناد ومقايسة طبقة الرواة.

٣- الأصل في مرجع الضمير رجوعه إلى أوّل السند السابق، لكن قد يرجع الضمير إلى وسط السند السابق أو يفصل بين الضمير ومرجعه سند أو أكثر وهذا خلاف الأصل ويحتاج إلى قرينة قاطعة.

٤- التعليق: حذف أوائل الأسناد من غير إشارة إلى المحذوف في نفس السند، والأسناد المعلّقة في الكافي تكون غالباً بالاعتماد على الأسناد السابقة، فنفحص فيها عمّن وقع في أول السند المعلّق حتي نكشف القطعة المحذوفة من السند.

٥- لو رجع الضمير إلى وسط السند المتقدّم لكان السند معلّقاً لامحالة.

٦- قد تحذف من أول السند قطعة ويشار إليها بعبارة «بهذا الأسناد»، وطريق معرفة المشار إليه كمعرفة مرجع الضمير.

٧- إذا كان المعطوف أو المعطوف عليه أو كليهما أكثر من طبقة كان السند محوّلاً، كعطف طبقتين على طبقتين أو عطف طبقة على طبقتين وبالعكس.

٨- للتحويل قرائن داخلية، كذكر كلمة جميعاً بعد راو واحد ورفع الاسم بعد الاسم غير المرفوع، لكن العمدة في تشخيص التحويل طبقة الرواة ومعرفة الارتباط السندي بين رجال السند.

٩- التحريفات على انواع؛ منها: التصحيف كتصحيف عن بالواو أو العكس وكتبديل اسم الراوي بما يشبهه، منها: الزيادة ومنها: السقط.

١٠- للتحريفات مناشئ منطقية كرداءة الخطوط وشباهة الكلمات بعضها مع بعض وسبق بعض الحالات إلى الذهن لتداعي المعاني و...

١١- الأغلب في التحريف تبديل الأغرب بالأقرب، فعند دوران الأمر بين تحريفين فالأصل كون الصواب ما هو الأبعد من الذهن.

١٢- التحريف في السند يوجب أحياناً إبهام السند من سائر الجهات، فيخفي مرجع الضمير أو كيفية التحويل أو التعليق.

١٣- عدم الالتفات إلى التعليق عند الأخذ عن الكتب صار منشأً لوقوع السقط في السند وكذا الأمر بالنسبة إلى عدم إرجاع الضمير إلى مرجعه وغير ذلك من الحالات الخاصّة في الأسناد.

١٤- أهمّ المراحل الخمس توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم؛ لاعتبار وثاقة الراوي في صحة السند إجماعاً وصحة المذهب على قول.

١٥- التوثيق قد يكون لفظياً بالدلالة المطابقية أو بالالتزام وقد يكون فعلياً كإكثار رواية الأجلاّء عن شخص.

١٦- التوثيق قد يكون خاصّاً وقد يكون عامّاً.

١٧- إذا وقع الراوي في السند في عرض راو آخر كفي وثاقة أحدهما في صحة الخبر وإذا كان في طوله وجب إثبات وثاقة كليهما.

١٨- إذا تعدّد طرق الخبر لتحويل أو غيره كفي صحة أحد الطرق في اعتبار الخبر.

١٩- العناوين الّتي تطلق على عدة رواة يسمّي بالمشتركات، وتمييز المشتركات لازم في التحقيق السندي، خصوصاً عند تردّد العنوان بين الثقة وغير الثقة.

٢٠- من العوامل الرئيسة في إيجاد الاشتراك الاختصار بالاعتماد على الأسناد السابقة، فبانتقال السند المتأخّر إلى الكتب المتأخّرة من غير أن تنتقل الأسناد السابقة يحصل الاشتراك.

٢١- الرجوع إلى المصادر الأصلية من الامور اللازمة في التحقيق السندي، خصوصاً لتمييز المشتركات.

٢٢- الالتفات إلى متن الروايات وشباهة مضمونها يفيد في حل الاشتراك.

٢٣- الرجوع إلى الراوي والمروي عنه من أهّم الامور في تمييز المشتركات.

٢٤- البحث عن اتحاد العناوين المختلفة وتغايرها لازم في التحقيق السندي، خصوصاً إذا كان أحد العناوين مذكوراً بالوثاقة فقط.

٢٥- البحث في توحيد المختلفات يكون على اساس الفحص عن القرائن على الاتحاد والقرائن على عدم الاتحاد ومقارنة هذه القرائن مع تلك.

٢٦- من القرائن المهمة لاتحاد العنوانين وحدةُ طبقتهما وشباهة أسنادهما واشتراكهما في الراوي والمروي عنه.

٢٧- الرجوع إلى الأسناد المشابهة لازم في جميع مراحل التحقيق في السند.

السؤال

١- كيف نعرف مرجع الضمير إذا لم يكن في ظاهر السند قرينة عليه؟

٢- هل يشترط في التعليق ذكر القطعة السابقة من السند في الأسناد السابقة؟

٣- ما معني التحويل وما فرقه الأساسي عن سائر الحالات الخاصّة في السند؟

٤- اذكر خمسة اقسام من أقسام التحريفات؟

٥- ما الوجه في زيادة «عن أبيه» بعد علي بن إبراهيم في جملة من أسناد الكافي؟

٦- ما الربط بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من مراحل التحقيق في السند؟

٧- ما الوجه في لزوم الرجوع إلى المصادر الأصلية عند الاستناد إلى الأسناد؟

٨- كيف يستفاد من الوثاقة الضبط؟

٩- ما فائدة العلم بمذهب الرواة؟

١٠- هل وصف الرجل بشيخوخة الطائفة دليل على وثاقته؟

١١- هل يجب اجتماع شرائط الصحّة في جميع رجال السند مطلقاً أو فيه تفصيل؟

١٢- ذكرنا في البحث نحوين من الاعتماد على الأسناد السابقة، بيّن ذلك.

١٣- كيف نستفيد من مضمون الأخبار في حل مشكلة اشتراك العناوين؟

١٤- ما فائدة البحث عن اتحاد العناوين وتغايرها؟

١٥- ما المراد بالشهادة الفعلية على الوثاقة؟

١٦- ما هو منهج البحث عن توحيد المختلفات؟

١٧- هل وحدة طبقة الرواة قرينة قطعية على الاتحاد؟

الفصل الثاني: منابع علم الرجال

في التحقيق حول الرجال والأسناد نحتاج إلى المراجعة إلى منابع عديدة وكتب متنوعة من مختلف العلوم، وأهم هذه المنابع اثنان: كتب الرجال والأسناد، فالكلام يقع في مقامين:

المقام الأوّل: كتب الرجال.

المقام الثاني: الأسناد كمنبع لعلم الرجال.

والمقام الأوّل يقع في أربعة أبواب:

الباب الأوّل: اقسام كتب الرجال والإشارة إلى أسمائها.

الباب الثاني: كيفية الرجوع إلى كتب الرجال.

الباب الثالث: فوائد كتب الرجال.

الباب الرابع: الأصول الستة الرجالية.

الباب الأوّل: أقسام كتب الرجال والإشارة إلى أسمائها

تنقسم كتب الرجال باعتبار درجة الاعتبار ومنهج التأليف إلى أقسام خمسة: الأصول الأولية، الأصول الثانوية، الجوامع، الكتب التحقيقية، المعاجم الاستقرائية للأسناد والرواة.

وعمدة فائدة القسم الاخير تسهيل الوصول إلى الأسناد، فنرجع البحث عنه إلى المقام الثاني الباحث عن الأسناد كمنبع لعلم الرجال.

فلنذكر المراد من الأقسام الأربعة الأولى فنقول:

الأصول الأولية: هي عدة من الكتب لقدماء الاصحاب كانت مطالبها مدركاً في علم الرجال وهذه الأصول كانت عمدة منابعها مفقودة غير واصلة إلينا، فصارت هذه الكتب اصولاً برأسها والاعتماد عليها الآن وأهم هذه المنابع ستة:

١- فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (المعروف برجال النجاشي)

٢- فهرست الشيخ الطوسي

٣- رجال البرقي

٤- رجال الشيخ الطوسي

٥- اختيار الرجال للشيخ الطوسي (وهو اختصار من رجال الكشي وقد يعبّر عنه برجال الكشي تجوّزاً).

٦- ضعفاء ابن الغضائري

موضوع الأصول الستّة

موضوع هذه الكتب مختلفة فإنّ رجال النجاشي وفهرست الشيخ موضوع لذكر كل مصنّف من أصحابنا، والمراد من **أصحابنا** ليس خصوص **الإمامية الإثنا عشرية** رضوان الله تعالى عليهم، بل يدخل فيهم الفطحية والواقفة والناووسية أيضاً.

الفطحية هم القائلون بأئمتنا مع الاعتقاد بإمامة عبدالله الأفطح ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام بعده ولما مات عبدالله رجعوا إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وحيث إنّ عبدالله لم يعش بعد أبيه أكثر من سبعين يوماً ولم يكن عارفاً بالأحكام فلم يستفد منه أصحابه حكماً فقهياً، فلا خلاف بين الفطحية والفرقة الناجية في فروع الأحكام.

الواقفة هم الّذين وقفوا على الإمام الكاظم عليه السلام وقالوا بكونه القائم المنتظر ولم يعتقدوا بإمامة سائر الأئمة عليهم السلام.

والناووسية هم الواقفون على الإمام الصادق عليه السلام.

ولم يختلف الواقفة والناووسية عن الفرقة الناجية في فروع الأحكام اختلافاً كثيراً؛ نظراً إلى أنّ أكثر الأحكام الفقهية قد بيّنت على لسان الإمامين الهمامين الباقر والصادق(عليهما السلام).

هذا وقد يذكر النجاشي والشيخ الطوسي بعض من يرتبط إلى الإمامية أحياناً من العامّة ومن ادّعي الانتقال إلى مذهب الإمامية من دون ثبوت ذلك.

وأمّا رجال البرقي ورجال الشيخ الطوسي فموضوعهما كل من روي عن واحد من الأئمة عليهم السلام وقد أدرجا من روي عن كل إمام في باب واحد، فذكرا باباً لأصحاب النّبي صلى الله عليه وآله وباباً لأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وباباً لاصحاب الحسن وهكذا إلى الإمام الحادي عشر صلوات الله عليهم اجمعين وقد أضاف الشيخ الطوسي في آخر كتابه باباً لمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

والمراد من أصحاب كل إمام: من روي عنه عليه السلام - ولو رواية واحدة - من أي مذهب كان.

وأمّا اختيار الرجال فهو موضوع لذكر الروايات المادحة أو الذامّة في أحوال الرواة وأقوال جملة من قدماء الرجاليين بشأنهم مع أقوال الكشي نفسه حول رجال السند.

وأمّا ضعفاء ابن الغضائري فهو موضوع لخصوص المجروحين من رجال الأسناد ولم يصل إلينا نسخة هذا الكتاب لكن أدرج القهبائي جميع تراجمه في مجمع الرجال، فلذلك جعلناه اصلاً برأسه.

ثمّ إنّه لا يعلم بالضبط موضوع اختيار الرجال وضعفاء ابن الغضائري من جهة المذهب ولعله نظير موضوع فهرستي الشيخ والنجاشي أو قريب منه.

هذا كلّه حول الأصول الستّة.

الأصول الثانوية: ما كان عمدة مطالبها من الأصول الأولية، لكن قد نقل عن أصول أخرى مفقودة وأهم هذه الأصول اثنان: رجال العلاّمة الحلي المعروف بالخلاصة ورجال ابن داود الحلي، وهما ينقلان عن رجال ابن عقدة ورجال العقيقي وغيرهما ممّا ليس موجوداً في ما بأيدينا، كما ينقلان عن نسخ معتبرة من الأصول

الأولية فينقل ابن داود كثيراً عن خطّ الشيخ الطوسي قدس سره، ولذلك صار الكتابان أصلين ثانويين.

الجوامع: ما ينقل عن الأصول الموجودة بعين ألفاظها أو مع اختصارها مع ترتيب أجود من ترتيبها كالكتب الرجالية الثلاثة لميرزا محمّد الأسترآبادي (الوجيز، الوسيط، الكبير) ومجمع الرجال لمولي عنايةالله القهبائي ونقد الرجال لمير مصطفي التفرشي وجامع الرواة لميرزا محمّد الأردبيلي وتنقيح الرجال للعلاّمة المامقاني ومعجم رجال الحديث لآية الله الخوئي قدّس سرهم.

ولابد أن نشير إلى أنّ جامع الرواة ومعجم رجال الحديث يكونان معاجم استقرائية لتنظيم الرواة أيضاً ولا ضير في أن يكون كتاب داخلاً في قسمين أو أكثر، وأحسن هذه الجوامع في الجمع هو معجم رجال الحديث وسنعرّفه في المقام الثاني إنشاءالله تعالى.

الكتب التحقيقية: الكتب المؤلّفة لغرض تحقيق مباحث الرجال كحاشية الوحيد البهبهاني على الرجال الكبير للميرزا الإسترآبادي، ومعارج الكمال في شرح فهرست الشيخ الطوسي للمحقق البحراني

ورجال العلاّمة بحرالعلوم (رحمهم الله) وقاموس الرجال للمحقق التستري(دام ظله)[١].

وقد صنّف العلماء من العامّة والخاصّة كتباً مختصّة بضبط أسماء الرجال يمكن عدّها من كتب الرجال أشهرها عند الخاصّة: كتاب إيضاح الاشتباه للعلاّمة الحلّي وقد تعرّض العلاّمة في الخلاصة أيضاً وكذا ابن داود في رجاله لضبط الأسماء، وأهمّ كتب الضبط ما صنّفه العامّة كالمؤتلف والمختلف للدارقطني والإكمال لابن ماكولا والمشتبه للذهبي وشروحه كتبصير المنتبه لابن حجر، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين.

وهنا رسائل رجالية في موضوع خاص كرسالة في احوال أبي‌بصير للمحقق السيد مهدي الخوانساري قدس سره اشتهرت باسم رسالة عديمة النظير وقد اختص قسم من بعض الكتب بالمباحث الرجالية كجملة من فوائد خاتمة مستدرك الوسائل للمحدث النوري قدس سره.

---

(١) هكذا ذكرت عند تأليف الكتب وقد مضي قدّس سرّه إلي رحمة الله في ١٩ ذي‌حجة ١٤١٦.

وفي ختام هذا الباب نشير إلى أهمّ الكتب المؤلفة في الدراية وأصول الرجال:

١- البداية في علم الدراية وشرحها المسمي بالرعاية كلاهما للشهيد الثاني قدس سره.

٢- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار للشيخ حسين بن عبدالصمد العاملي قدس سره.

٣- مقباس الهداية للعلاّمة المامقاني قدس سره.

٤- سماء المقال لأبي الهدي الكلباسي قدس سره وقد تعرض فيه لجملة من المباحث الجزئية الرجالية أيضاً، كالبحث عن أحوال أبي بصير والسكوني وغيرهما.

وقد تعرّض جماعة من العلماء للأبحاث العامة الرجالية في مقدّمة كتبهم، منهم الوحيد البهبهاني والشيخ التستري والسيد الخوئي في مقدّمة كتبهم المتقدمة، والمحقق صاحب المعالم في مقدّمة منتقي الجمان وقد اشتمل متن هذا الكتاب أيضاً على فوائد كثيرة رجالية نافعة جدا.

وحيث أن المهمّ معرفة الأصول الستّة الرجالية جعلنا مدار الكلام عليها في الفصول الآتية.

الباب الثاني: كيفية الرجوع الى كتب الرجال

عند ما نرجع إلى كتب الرجال لكشف أحوال الرواة لابد من الالتفات إلى منهج الكتب في ترتيب العناوين فإنّ الكتب تختلف في ذلك فالكتب المتأخرة تكون غالباً على ترتيب حروف المعجم في أوائل الاسماء وثوانيها وثوالثها وهكذا إلى آخر الحروف وبينها تفاوت أحياناً لا نريد هنا التعرض لشرحها.

الترتيب الكامل للعناوين في الكتب المتأخرة يوجب سهولة الرجوع اليها – بخلاف الأصولية الرجالية؛ إذ ليس لها ترتيب كامل فانها بين ما ليس له ترتيب اصلاً كرجال البرقي واختيار الرجال[1]، وما له ترتيب في خصوص أوائل الأسماء كرجال النجاشي وفهرست الشيخ الطوسي ورجاله.

وبين هذه الكتب أيضاً اختلافاً في كيفية الترتيب:

---

(١) نعم لهما ترتيب من جهة طبقة العناوين فأصحاب الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام مثلاً متقدم على أصحاب الإمام الصادق عليه السلام لكن هذا غير ما نحن بصدده.

ففهرست الشيخ الطوسي جعل لكل اسم باباً واحداً كباب إبراهيم وباب محمّد وباب يونس وجعل في كل حرف باباً خاصاً للآحاد - أي ما توحّد مسماه - كأصبغ وعاصم ومروك وياسين، ورجال النجاشي صنع هكذا في باب الألف والباء وأكثر باب العين، وأمّا في أبواب سائر الحروف فليس فيها ذكر للأبواب، نعم يذكر العناوين المشتركة في الاسم في موضع والآحاد في آخر الباب ثمّ إنّ النجاشي أدرج باب الحسن والحسين في باب الألف وكأنّه للزومهما «ال» غالباً، والشيخ في الفهرست جعل باباً للحسن وباباً آخر للحسين وأدرجهما في باب الحاء.

ثمّ إنّ ترتيب العناوين في فهرستي الشيخ والنجاشي يكون على أساس الشهرة وعدمها فالعناوين المشهورة المتكررة كإسماعيل وإبراهيم متقدمة على العناوين النادره كأيوب وإدريس، والآحاد مذكورة في آخر الأبواب.

ورجال الشيخ الطوسي لم يذكر العناوين المشتركة في الاسم في موضع واحدٍ كالفهرستين بل تفرقت العناوين في أبواب الحروف

فمثلاً أدرج من يسمّي بإبراهيم بعضهم في أول باب الألف وبعضهم في وسطه وبعضهم في آخره.

نعم الرجال الطوسي في خصوص باب أصحاب الصادق عليه السلام ترتيب خاص، له اهمية فائقة في الأبحاث الرجالية، سنتعرض له في الباب الآتي - إن شاء الله تعالى -.

وحيث افتقدت كتب المتقدمين الترتيب الكامل صعب الرجوع المباشر إليها، ولتسهيل الرجوع اليها وضعت فهارس لبعضها مفيدة، ومن أنفع هذه الفهارس ما صنعه محقّق اختيار الرجال (المطبوع باسم اختيار معرفة الرجال) الشيخ الحسن المصطفوي فجزاه الله خير الجزاء.

وقد صنّف الشيخ الدرياب كتاباً سمّاه المعجم الموحّد وهو يشتمل على ذكر المذكورين في الأصول الأولية والثانوية مع إيراد ألفاظ المدح والدم ومصادرها وهو كتاب حسن في بابه.

والرجوع إلى الجوامع المتأخرة كمعجم رجال الحديث أيضاً يفيد في معرفة موارد وقوع العناوين في كتب المتقدمين، لكن نؤكّد على الرجوع إلى نفس الأصول الأولية أو الثانوية وعدم

الاكتفاء بما نقله سائر الكتب عنها خصوصاً عند التصدّي للتحقيق الرجالي.

وكيف كان فالباحث لو أراد معرفة حال عنوان في كتب الرجال فهذا العنوان تارة يكون مشتملاً على اسم الراوي وأُخري لا يكون كذلك بل يكون مشتملاً على لقبه أو كنيته أو كليهما.

فإن كان العنوان مشتملاً على اسم الراوي فتارة يكون العنوان غير مشترك ولا محرّف وقد ورد في كتب الرجال بعينه فلا إشكال.

وأمّا لو كان العنوان مشتركاً فيجب أن نرجع إلى جميع ما يحتمل انطباق هذا العنوان عليه حتّي نكشف المراد من العنوان المشترك باستخراج القرائن الدّالة عليه.

لكن هذا الطريق إنّما يحسن إذا كان المحتملات قليلة.

المثال: محمّد بن قيس: إنّه مردّد في النجاشي[1] بين أربعة رواة اثنان منهم مترجمان بالأصالة لكونهما صاحبي كتاب واثنان منهم مترجمان استطراداً.

---

(١) رجال النجاشي: ٨٨٠/٣٢٢ (ترجمة محمّد بن قيس أبونصر الأسدي)، ٨٨١/٣٢٣ (ترجمة محمّد بن قيس أبوعبدالله البجلي).

وأمّا إذا كان المحتملات كثيرة كالأسماء المتبرّكة المتكرّرة: محمّد وعلي والحسن والحسين فالرجوع المباشر إلى كتب الرجال صعب جدّاً ففيها يجب أوّلاً تمييز المشتركات بالنظر إلى طبقة الراوي والالتفات إلى مشايخه أو رواته، وإن لم نتيسر من التمييز الكامل نلتجيء إلى تقليل اطراف الترديد وحصرها في موارد محدودة حتي نتمكن من الرجوع إلى كتب الرجال سريعاً.

المثال: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن علي، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام

في هذا السند - المتكرّر في التهذيب كثيراً - يصح الرجوع بدواً إلى كتب الرجال لتعرّف حال الحسين بن سعيد حيث أنّ المسمي بهذا الإسم في الأصول الرجالية منحصر في شخص واحدٍ وهو الحسين بن سعيد الاهوازي صاحب التصانيف المشهورة[1].

وأمّا القاسم بن محمّد فأمره مردّد بين العناوين أشهرها أربعة:

---

(١) رجال النجاشي : ١٣٧/٥٨ ، فهرست الشيخ الطوسي : ٢٣٠/١٤٩ ، رجال الشيخ الطوسي: ٥٢٥٧/٣٥٥ = ١٨ ، ٥٥٣٨/٣٧٤ = ١ ، ٥٦٦٩/٣٨٥ = ٦ اختيار الرجال: ١٠٤١/٥٥١ ، رجال البرقي: ٥٤.

القاسم بن محمّد الجوهري، وقد ترجم له طائفة من كتب الرجال[١]، والقاسم بن محمّد الخلقاني، وقد ترجم له الشيخ والنجاشي في فهرستيهما[٢]، والقاسم بن محمّد القمي يعرف بكاسولا، والقاسم بن محمّد الإصفهاني المعروف بكاسولا.

والعنوانان الأخيران متحدان، والقاسم بن محمّد القمي مذكور في النجاشي[٣]، والقاسم بن محمّد الإصفهاني مذكور في رجال الشيخ وفهرسته ورجال ابن الغضائري[٤].

فمعرفة القاسم بن محمّد تتوقف على المراجعة إلى تراجم العناوين الأربعة في كتب الرجال وليس في ذلك صعوبة كثيرة.

---

(١) رجال النجاشي: ٨٦٢/٣١٥ ، فهرست الشيخ الطوسي : ٥٧٦/٣٧١ ، رجال الشيخ الطوسي: ٣٩٤٦/٢٧٣ = ٤٩ ، ٥٠٩٥/٣٤٢ = ١ ، ٦٢٤٤/٤٣٦ = ٥ ، اختيار الرجال: ٨٥٣/٤٥٢ ، رجال البرقي: ٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ٨٦٤/٣١٥ ، فهرست الشيخ الطوسي : ٥٨٢/٧٣٧.

(٣) رجال النجاشي: ٨٦٣/٣١٥.

(٤) فهرست الشيخ الطوسي: ٥٧٨/٣٧٢ ، رجال الشيخ الطوسي: ٤٣٦ = ٧/٦٢٤٦ وفي المطبوعة: كاسام بدل كاسولا ، مجمع الرجال ٥:٥٠ عن رجال ابن الغضائري وفيه: القاسم بن محمّد الإصفهاني كاسولة.

وأمّا علي فالمترجم بهذا الاسم في كتب الرجال كثير غايته، فلابد من تعيين المراد منه اوّلاً في فرد واحدٍ أو أفراد محدودة، ثم الرجوع إلى ترجمة واحدة أو تراجم محدودة في كتب الرجال.

ففي هذا المثال بعد معرفة كون المراد من القاسم بن محمّد هو القاسم بن محمّد الجوهري نعرف كون المراد من علي هو علي بن أبي‌حمزة البطائني فنرجع إلى الأصول الرجالية فنعرف أحواله بسهولة.

بل بالنسبة إلى عنوان القاسم بن محمّد أيضاً لو كنّا قادرين على تمييزه وتعيين المراد منه قبل المراجعة إلى كتب الرجال كانت المراجعة أسهل وأسرع.

والحاصل أنّ الأنسب تمييز العنوان المشترك قبل الرجوع إلى كتب الرجال بما أمكن، فإن قدرنا على التمييز الكامل كانت المراجعة في غاية السهولة، وإن لم نقدر إلا على تقليل الاحتمالات ارتفع بعض الصعوبات عن مسير دراستنا.

هذا كلّه لو كان العنوان مشتملاً على اسم الراوي.

وأمّا لو لم يكن في العنوان ذلك بل اقتصر على لقبه كالحلبي والحجّال، أو كنيته كأبي بصير، أو كليهما كأبي الصباح الكناني فلا يمكن الرجوع المباشر إلى الأصول الرجالية مباشرةً حيث إنّها مرتبة على ترتيب الأسماء لا الألقاب والكني.

نعم في أكثرها توجد أبواب للألقاب أو الكني، لكن ذلك لمن اشتهر بكنيته أو لقبه وكان اسمه غير معلوم بالمرة أو لم يشتهر اسمه أصلاً فلا يفيد في غالب الألقاب والكني حيث إنّها مشهورة معلومة عند التأمّل.

فعليه يجب أوّلاً تعيين المراد من اللقب أو الكنية بحصره في عنوان واحدٍ أو عناوين محدودة، ثمّ الرجوع إلى الأصول الرجالية.

والرجوع إلى الكتب المتأخّرة كمعجم رجال الحديث حسن، حيث إنّه يتعرض إلى ارجاع العناوين المذكورة في الأسناد إلى العناوين المذكورة في كتب الرجال فيذكر المراد من العنوان المبهم أو احتمالات العنوان.

فذكر في معجم رجال الحديث حول الحجال: تقدّمت ترجمته بعنوان عبدالله بن محمّد الأسدي[١].

وذكر حول أبي‌بصير: أنّه يكني به جماعة ثم سمّاهم.

وقد ذكر في آخر ترجمته: أنّه عند ما أطلق أبوبصير فالمراد به هو يحيى بن أبي‌القاسم وعلي تقدير الإغماض فالأمر يتردد بينه وبين ليث بن البختري المرادي[٢].

وذكر بشأن أبي‌الصباح الكناني: تقدّمت ترجمته بعنوان إبراهيم بن نعيم[٣].

وهذه الإرجاعات وإن كانت أحياناً استنباطات المصنف قد لا تخلو عن أخطاء لكنها مفيدة جداً خصوصاً للمبتدئين في الأبحاث الرجالية وممّا ذكرنا يظهر أنّ العنوان المبحوث عنه لو لم يكن بنفسه موجوداً في كتب الرجال وجب الرجوع إلى كلّ ما يرادفه قطعاً أو احتمالاً كما مر.

---

(١) معجم الرجال ٢٣: ٨٠

(٢) معجم الرجال ٢١: ٤٥ و٤٧

(٣) معجم الرجال ٢١: ١٩٢

وأمّا إذا احتمل وقوع التحريف في العنوان فنبحث هل وقع فيه تحريف أم لا؟ وعلي فرض التحريف نبحث عن أصل العنوان قبل التحريف فإن تيسّر لنا معرفة ذلك فهو وإن لم يتيسّر لزم الرجوع إلى كل ما يمكن أن يكون العنوان المبحوث محرّفاً عنه فيرجع في عنوان الحسن مثلاً إلى الحسين والحرّ، وفي عنوان زيد إلى زياد ويزيد وبريد وهكذا في سائر الموارد وقد مرّ في بعض التمارين المذكورة في الفصل الثاني طوائف يحتمل تحريف بعضها من بعض.

الباب الثالث: فوائد كتب الرجال

يفيد الرجوع إلى كتب الرجال في الأبحاث الرجالية من جهات شتي نذكر هنا أهمّها:

الأولى: معرفة وثاقة الرواة وضعفهم ومذهبهم.

هذه هي عمدة فوائد كتب الرجال، لكن لابدّ من أن نشير إلى اختلاف كتب الرجال في التعرّض لهذه الجهة، فبعضها لا يتعرّض لها إلاّ نادراً كرجال البرقي، وبعضها يتعرّض لها إلاّ نادراً كرجال النجاشي، وقد يختلف أبواب رجال الشيخ الطوسي في ذلك، وشرح ذلك سيأتي في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

ولمعرفة حالات الرواة يجب الرجوع إلى جميع موارد وقوع اسم الراوي في جميع الأصول الرجالية فإنّه كثيراً ما يتكرّر اسم الراوي في عدة كتب مع عدم ذكر حالات الرجل في جميعها واختصاص بعضها بذلك وسائر الكتب يهملونه ولا يذكرونه بمدح أو ذم.

ولـيس إهمـالهم لحـالات الـراوي لعـدم معـرفتهم بحالاتـه أو تردّدهم في ذلك، كما يشهد به التتبّع في كتب الرجال.

نذكر على سبيل المثال فهرست الشيخ الطوسـي، فإنّـه قـد أهمـل حالات عدة من مشاهير الرواة ممّا لا يمكن خفاء حالهم عليه أمثال زرارة بـن أعـين وعلـي بـن إبـراهيم بـن هاشـم وعبـدالرحمن بـن أبي‌نجران وفضالة بن أيوب ومعاوية بن عمار ومعاويـة بـن وهـب[1] و... مع أنّـه لا اشـكال فـي وثاقـة هـؤلاء وجلالـتهم، وقـد تـرك فـي ترجمة مالك بن أنس الإشارة إلى عاميتـه[2] مـع أنّ الفرقـة المالكيـة من الفرق الأربع تنسب إليه.

ولـيس عـدم التصـريح بوثاقـة مشـاهير الـرواة للاسـتغناء باشـتهار ذلك، فإنّه صرّح الشيخ نفسه بوثاقة من هـو نظيـر هـؤلاء فـي اشـتهار الوثاقة أو يكون أشهر نظير جعفر بن محمّد بن قولويه والحسين بـن

---

(١) فهرسـت الشـيخ الطوسـي: ٣١٢/٢٠٩، ٣٨٠/٢٦٦، ٤٧٦/٣١١، ٥٧٣/٣٦٦، ٧٣٧/٤٦٢، ٧٣٨/٤٦٣.

(٢) نفس المصدر: ٧٥٢/٤٧٠

سعيد وصفوان بن يحيى وعبدالله بن سنان وعبدالله بن جعفر الحميري ومحمّد بن أبي‌عمير و...[١].

بل الظاهر أنّ التصريح بالوثاقة والضعف في بعض التراجم وعدم التصريح بهما في بعضها الآخر نشأ من اختلاف مصادر الكتاب في التراجم المختلفة، فبعض المصادر كان بصدد ذكر حالات الرواة وبعضها لم يكن بصدد ذلك، وشرح هذا الأمر لا يسعه المقام.

● وكيف كان فقد يهمل مصنّف في أحد كتبه ذكر أحوال الرجال مع تصريحه بالوثاقة في كتاب آخر، كما في جعفر بن بشير حيث صرّح الشيخ في الفهرست بأنّه ثقة جليل القدر مع أنّه لم يذكر بشأنه عند ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام من رجاله شيئاً[٢].

● وقد يتكرر ذكر رجل واحد في كتاب واحدٍ في مواضع متعددة كأن يكون الرجل في أصحاب إمامين أو أكثر فيكرّر الشيخ

---

(١) نفس المصدر: ١٤١/١٠٩ ، ٢٣٠/١٤٩ ، ٣٥٦/٢٤١ ، ٤٣٤/٢٩١ ، ٤٤٠/٢٩٤ ، ٦١٨/٤٠٤

(٢) فهرست الشيخ الطوسي: ١٤٢/١٠٩ ، رجال الشيخ الطوسي: ٥٢٣٨/٢٥٣ = ٣

الطوسي في رجاله ذكره في بابين أو أكثر، لكن لا يذكره بالوثاقة أو الضعف إلاّ في أحد المواضع.

المثال الاوّل: حمّاد بن عيسى الجهني، ورد في أصحاب الصادق عليه السلام مهملاً وفي أصحاب الكاظم عليه السلام مصرّحاً بالوثاقة[1].

المثال الثاني: حفص بن غياث القاضي، أورده الشيخ في أربعة أبواب من رجاله[2]: باب أصحاب الباقر عليه السلام وباب أصحاب الصادق عليه السلام وباب أصحاب الكاظم عليه السلام وباب من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ولم يذكر عاميته إلاّ في الموضع الاوّل.

ومنشأ ذلك ما مرّ من اختلاف المصادر.

ولذلك يجب مراجعة جميع الأصول الرجالية في جميع موارد ترجمة الرجال من غير اكتفاء بالرجوع إلى بعضها.

● هنا أمر يزيد البحث صعوبة وهو أنّه قد لا يتعرّض كتب الرجال لذكر حالات الرجل في ترجمة نفس الراوي، بل يذكرونها

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ٢٢٩٤/١٨٧ = ١٥١ ، ٤٩٧٠/٣٣٤ = ١

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ١٣٧١/١٣٣ = ٥٠ ، ٢٣١٨/١٨٨ = ١٧٥ ، ٤٩٨٥/٣٣٥ = ١٦ ، ٦١٢٢/٤٢٥ = ٧٥

في ترجمة غيره لمناسبة ما بينهما، ككونه أباه أو اخاه أو لذكرهما في ضمن سند هناك.

● وقد يذكر أوصاف الراوي تارة في ترجمة نفسه وأخري في ترجمة غيره وقد كثر الأمران في رجال النجاشي.

المثال الأوّل: هاشم بن حيان أبوسعيد المكاري، لم يذكر مذهبه النجاشي في ترجمة نفسه، لكن ذكر في ترجمة ابنه الحسين بن أبي‌سعيد هاشم بن حيان المكاري: كان [هو] وأبوه وجهين في الواقفة وكان الحسين ثقة في حديثه[١].

المثال الثاني: ترجم النجاشي لمحمّد بن عطية الحنّاط أخي الحسن وجعفر، وأهمله، لكن ذكر في ترجمة أخيه الحسن بن عطية: ثقة وأخواه أيضاً محمّد وعلي[٢].

المثال الثالث: ضعّف النجاشي محمّد بن سنان في ترجمته وقال أيضاً في ترجمة مياح المدائني: ضعيف جدّاً، له كتاب يعرف برسالة مياح، وطريقها أضعف منها وهو محمّد بن سنان[١].

---

(١) رجال النجاشي: ١١٦٩/٤٣٦ و٧٨/٣٨

(٢) رجال النجاشي: ٩٣/٤٦

● وقد يذكر حالات الرجل في ضمن ترجمة غيره مع عدم ترجمته بنفسه في كتب الرجال.

المثال: ذكر النجاشي في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي طريقه إلى تفسير جابر[٢] وفيه: ... عن عبدالله بن محمّد عن جابر به، وهذا عبدالله بن محمّد يقال له الجعفي ضعيف.

وذكر أيضاً في هذه الترجمة: روي عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح ومنخّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب.

ولم يترجم مفضّل بن صالح في رجال النجاشي وقد ترجم سائرهم مع التصريح بالضعف[٣].

● وقد يصرّح النجاشي في ترجمة رجل بوثاقة جميع بيته كما في ترجمة عبيدالله بن علي بن أبي‌شعبة الحلبي: وآل أبي‌شعبه بيت مذكور من أصحابنا ... وكانوا جميعاً ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون.

---

(١) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨ ، ١١٤٠/٤٢٤

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٢/١٢٩

(٣) رجال النجاشي: ٧٦٥/٢٨٧ ، ١١٢٧/٤٢١ ، ١٢١٩/٤٥١

فهذا التوثيق العام يشمل الحلبيين المعاريف جزماً كمحمّد بن علي بن أبي‌شعبة الحلبي وعمران بن علي بن أبي‌شعبة الحلبي ويحيى بن عمران الحلبي و أحمد بن عمر بن أبي‌شعبة الحلبي.

● وقد يكون التوثيق في كلام أئمة الرجال مردّداً بين الرجوع إلى صاحب الترجمة أو غيره المذكور ضمناً فيجب تدقيق النظر فيها.

المثال: قال النجاشي: الحسين بن علوان الكلبي ... عامي وأخوه الحسن يكنّي أبامحمّد ثقة، رويا عن أبي‌عبدالله عليه السلام، وليس للحسن كتاب والحسن أخصّ بنا وأولي، روي الحسين عن الأعمش وهشام بن عروة.

لا يعلم بالجزم أنّ التوثيق راجع إلى الحسين بن علوان أو إلى أخيه الحسن.

وكيف كان فمعرفة التوثيق والتضعيفات الضمنية صعبة ولذلك عمد بعض المصححين إلى وضع فهارس لها[1] فينبغي الرجوع اليها

(١) هو الشيخ جواد النائيني في تصحيحه لرجال النجاشي.

أو إلى الجوامع المتأخرة كمعجم رجال الحديث حيث كان دأبه التعرض لذلك في تراجم الرواة.

ولكن نؤكّد على المراجعة إلى الأصول الرجالية، اذ من الجائز أن نفهم منها غير ما فهمه الناقلون عنها أو المفهرسون لها.

ثم عند ما نرجع إلى الأصول الرجالية قد نواجه اختلاف أقوال أئمة الرجال بالنسبة إلى شخص واحد فيوثّقه بعضهم ويضعّفه أخرى.

المثال: محمّد بن عيسى بن عبيد إليقطيني ضعّفه الشيخ في كتبه تبعاً للصدوق وشيخه ابن الوليد[١] وقد وصفه النجاشي بالوثاقة والجلالة وحكي عن أصحابنا إنكارهم لقول ابن الوليد ونقل عن ابن نوح أيضاً تخطئة ابن الوليد في ذلك وقد نقل مدح الفضل بن شاذان له بقوله: ليس في أقرانه مثله[٢].

● وقد يختلف قول مصنّف واحد في كتابين.

---

(١) فهرست الشيخ: ٦١٢/٤٠٢ ، ٦٢٣/٤١٠، رجال الشيخ الطوسي: ٥٧٥٨/٣٩١ = ١٠ وفيه: ضعيف [على قول القميين] ، ٦٣٦١/٤٤٨ = ١١١ ، الاستبصار ٣: ٥٦٨/١٥٦

(٢) رجال النجاشي: ٨٩٦/٣٣٣ ، ٩٣٩/٣٤٨

المثال: سهل بن زياد، ضعّفه الشيخ في الفهرست والاستبصار ووثّقه في رجاله في باب أصحاب الهادي وأهمله في باب أصحاب الجواد وباب أصحاب العسكري عليهم السلام[1].

فعند تعارض أقوال أئمة الرجال أو مصنّف واحدٍ في موضعين فإن أمكن ترجيح أحد القولين بالقرائن المفيدة للاطمينان فالأمر سهل - كما ثبت عند جمهور المتأخرين وثاقة محمّد بن عيسى بن عبيد وعند طائفة من محقّقيهم وثاقة سهل بن زياد وهو الصواب -.

ولو لم نقدر على الترجيح وجب الرجوع إلى القواعد المقرّرة لذلك في علم الأصول.

وفي ختام هذا البحث ينبغي الإشارة إلى تنوع التعابير الواردة في مدح الرواة وذمّهم ولذلك كان بحث مصطلحات المدح والذمّ ومدي دلالة التعابير المتنوعة على ذلك من الأبحاث الاساسية في كتب الدراية حتّي كان أكثر أبحاث الوحيد البهبهاني في مقدمّة

---

(١) فهرست الشيخ: ٣٣٩/٢٢٨ ، ٦٢٣/٤١٠ ، الاستبصار ٣: ٩٣٥/٢٦١ ، رجال الشيخ الطوسي: ٥٦٩٩/٣٨٧ = ٤ ، ٥٥٥٦/٣٧٥ = ١ ، ٥٨٥١/٣٩٩ = ٢

التعليقة تدور حوله وسنتعرّض لأهمّ هذه المصطلحات في فصل مستقل إن شاء الله تعالى.

التحقيق

١- راجع رجال الشيخ باب أصحاب الصادق عليه السلام واسْعَ في كشف ترتيبه الخاصّ (بالفحص في باب الميم مثلاً).

٢- انظر فهرست الشيخ من الرقم ٦٥٧ إلى الرقم ٧٠٤ من عنوان (محمّد بن غورك) إلى عنوان (محمّد بن مرازم بن حكيم)، فهل تري في المعلومات المذكورة في هذه التراجم أو في بعضها نكتة مشتركة؟

التمرين

راجع كتب الرجال واذكر حالات هذه الرواة:

- علي بن الحكم
- محمّد بن عيسى
- إبراهيم بن عثمان إليماني
- ابن بكير عن زرارة

- أبو ايوب الخرّاز
- الحسين بن الجهم الرّازي
- ابن أبي‌عمير، عن جميل، عن أبي‌عبدالله عليه السلام
- العلاء عن محمّد بن مسلم
- سليمان بن جعفر المروزي
- محمّد بن سليمان البصري
- علي بن إسماعيل القمّي
- محمّد بن زياد بن عيسى

الثانية: طبقة الرواة

الطبقة في لسان أئمة الرجال من العامّة والخاصّة تطلق على معان مختلفة كلّها ترتبط بتعيين عصر الراوي ولهم في ذلك ضوابط لا نريد هنا التعرّض لها، والمراد من الطبقه هنا جميع الخصوصيات الدخيلة في تحديد عصر الراوي وكيفية روايته عن سائر الرواة، فتشمل عدة أمور منها:

١- وفيات الرواة وموإليدهم

٢- صحبة الرواة للأئمة عليهم السلام وعدمها

٣- مشايخ الرواة وتلاميذهم

٤- الارتباط السندي بين الرواة

ومعرفة طبقة الرواة تؤثر في جميع المراحل الخمس المتقدمة لتحقيق الأسناد كما أشرنا إليه في ما سبق.

فلنشر إلى ذلك في ضمن الكلام عن الأمور المؤثرة في طبقة الراوي:

١- وفيات الرواة وموإليدهم

تصدّت كتب الرجال لذكر تاريخ وفيات الرواة إن تيسّر لهم ذلك.

ومعرفة ذلك تؤثّر في فهم السند، فيكشف عن وقوع التعليق في السند مثلاً.

المثال: ورد في الكافي: ابن أبي‌عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي‌عبدالله عليه السلام[١] ابن أبي‌عمير مات سنة ٢١٧[٢] والكليني مات سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩[٣]، فبين وفاتهما أكثر من ١١٠ سنين، فلا يروي عنه مباشرة، ففي السند تعليق والرجوع إلى السند المتقدم عليه يوضّح كيفية التعليق:

- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي‌عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي‌عبدالله عليه السلام[٤]

---

(١) الكافي ٤: ٤/٤٤٣

(٢) رجال النجاشي: ١٨٧/٣٢٧

(٣) رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧ ؛ فهرست الشيخ الطوسي: ٦٠٣/٣٩٥ ، رجال الشيخ الطوسي: ٦٢٧٧/٤٣٩ = ٢٧

(٤) الكافي ٤: ٣/٤٤٣

ويمكن الاستعانة بنظير هذا الاستدلال في فهم سائر جهات السند كالتحويل أو تعيين مرجع الضمير وستأتي الإشارة إلى بعض أمثلتها في ما يأتي، لكن الغالب عدم الاستفادة من هذا الطريق في فهم مفاد السند، بل فهمه يقوم على أساس ملاحظة الراوي والمروي عنه والارتباط السندي وقد سبقت أمثلة لذلك في شرح هذه المرحلة من المراحل الخمس.

تفيد معرفة وفيات الرواة في المرحلة الثانية من المراحل الخمس - أي معرفة التحريفات في السند - خصوصاً في معرفة السقط أو الإرسال في السند، فبالمقايسة بين وفاة راويين واقعين في سند واحدٍ وملاحظة الفصل الزمني الكثير بينهما يعرف وقوع خلل فيه.

المثال الاوّل: ورد في التهذيب: سعد بن عبدالله، عن جميل بن صالح وحمّاد بن عثمان...[1]

سعد بن عبدالله مات حدود سنة ٣٠٠.

---

(١) التهذيب ١ : ٣٣٠/١٢٣ = ٢١

فقد ذكر النجاشي في ترجمته: توفي سعد سنة إحدي وثلاثمائة وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين[١] وأضاف العلامة الحلي في الخلاصه قولا ثالثاً «وقيل: مات رحمه الله يوم الاربعاء لسبع وعشرين من شوّال سنة ثلاثمائة في ولاية رستم (رستمدار خ.ل)»[٢].

وحمّاد بن عثمان مات سنة ١٩٠[٣].

فبين وفاة سعد بن عبدالله وحمّاد بن عثمان ١١٠ سنين تقريباً، فلا تصح رواية سعد عن حمّاد إلا مرسلة، فإنه لو كان يروي سعد عنه مباشرة لكان عمره أكثر من مائة وخمسة وعشرين سنة، فيكون سعد من المعمّرين الّذين ندر وقوعهم في الرواة ولو كان كذلك لصرّحوا به لا محالة ولم يشيروا به اصلاً، فيستنتج وقوع سقط أو إرسال في السند.

ومن هذا المثال عرفت انّه لا حاجة إلى العلم بتأريخ الوفاة على التحقيق، ويكفي العلم بتأريخها التقريبي.

---

(١) رجال النجاشي: ٤٦٧/١٧٨

(٢) رجال العلامه الحلي: ٧٩

(٣) رجال النجاشي: ٣٧١/١٤٣

المثال الثاني: ورد في التهذيب أيضاً: محمّد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبدالله بن جبلة[١]...

السند مختل، فإنّ حميد بن زياد مات سنة ٣١٠[٢] وعبد الله بن جبلة مات سنة ٢١٩[٣]، فبين وفاتهما أكثر من تسعين سنة، فلا يروي عنه مباشرة، ففي السند خلل على الإجمال وأما كيفيته فيحتاج إلى بحث آخر ففي المثال يعلم ذلك بالرجوع إلى الكافي، فقد وقع فيه هذان السندان:

- حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة...

- عنه، عن عبدالله بن جبلة[٤]...

والظاهر البدوي رجوع الضمير إلى حميد بن زياد وبذلك الظاهر أخذ الشيخ في التهذيب، لكنّ الصحيح رجوعه إلى الحسن بن

---

(١) التهذيب ٩: ٩٠٨/٣٢٣

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٩/١٣٢

(٣) رجال النجاشي: ٥٦٣/٢١٦

(٤) الكافي ٧: ١٢/٥٥و١٣

محمّد بن سماعة؛ كما يشهد به سائر الأسانيد، وقد فهم السند على الصواب الشيخ الصدوق في الفقيه وتبعه الشيخ في فهمه كذلك في موضع آخر من التهذيب[١].

ولا يذهب عنك أنّ كشف وقوع السقط أو الإرسال في أمثال هذا السند يحصل بطرق أخرى؛ كملاحظة الارتباط السندي بين حميد بن زياد وعبدالله بن جبلة وأنه يروي عنه في عامّة الموارد بالتوسط والغالب توسط الحسن بن محمّد بن سماعة بينهما، لكن لسنا هنا بصدد بيان جميع البحوث الراجعة إلى هذه الأسناد.

المثال الثالث: ترجم الشيخ الطوسي جابر بن يزيد الجعفي في فهرسته وقال:

له اصل ... رواه حميد بن زياد، عن إبراهيم بن سليمان، عن جابر[٢] ...

---

(١) الفقيه ٤: ٥٥٦٤/٢٣٦ ، التهذيب ٩: ٩٥٧/٢٤٦

(٢) فهرست الشيخ: ١٥٨/١١٦

في السند خلل جزما، فإنّ جابر الجعفي مات سنة ١٢٧ أو ١٢٨ أو ١٣٢[١].

فرواية حميد بن زياد - المتوفي سنة ٣١٠ - عنه بواسطة واحدة في غاية الغرابة، إذ بين وفاتهما حدود ١٨٠ سنين ولو صح طريق الشيخ لزم كون عمر حميد وإبراهيم بن سليمان كليهما أكثر من خمس ومائة سنة ويبعد وجود رجلين كذلك في سند واحد، خصوصاً مع عدم إشارة إلى كون جابر وإبراهيم بن سليمان من المعمّرين.

فمن المطمئن به وقوع السقط أو الإرسال في السند.

وأمّا محل وقوع السقط أو الإرسال وهل هو بين حميد وإبراهيم بن سليمان أو بين إبراهيم بن سليمان وجابر أو في كلا الموضعين فلا يستفاد من هذا الطريق، بل يحتاج إلى الاستعانة بأمور أخرى كمقايسة سائر الأسناد وملاحظة طبقة إبراهيم بن سليمان وكونه من مشايخ حميد مباشرة.

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ١٣١٦/١٢٩ = ٦، راجع كتب رجال العامة كتهذيب الكمال ٤: ٤٧٠ وما في هامشه من المصادر.

ثم لا يخفي عليك أنّا قايسنا وفاة حميد وجابر ولم ندخل إبراهيم بن سليمان في الحساب لعدم المعرفة بتاريخ وفاته ولو علمنا به لكان الأمر أسهل وأسرع.

وقد عرفت من الأمثلة المذكورة أنّ مدار الاستدلال على استبعاد كون الرجل من المعمّرين مع عدم ذكره في ترجمته في كتب الرّجال وهذا الأمر ثبت - مضافاً إلى ندرة وقوعه - من جهة دأب علماء الرجل على التعرّض للمعمّرين في تراجمهم فعدم تعرضّهم لذلك إمّا أن يكون لعدم كون الراوي من المعمّرين واقعاً، وإمّا أن يكون من جهة عدم اطلاع أئمة الرجال عليه، وإمّا أن يكون من جهة غفلتهم عن ذلك والاحتمالان الأخيران بعيدان بالنسبة إلى الرواة المشهورين فتعيّن الاحتمال الاوّل ويمكن تكميل هذا الاستدلال بجهات أخرى نافيه لعمر الراوي أكثر من المتعارف.

وإنما توصلنا إلى هذا الطريق لعدم العلم غالباً بمواليد الرواة، اذ قلّما تعرض الرجاليون لذلك في كتبهم، إذ الرواة لم يكونوا لدي ولادتهم ذوي شأن يهتمّ به ولو كانوا تعرّضوا به لاستغنينا عن

الطريق المتقدّم بمقايسة تاريخ ولادة الراوي وتاريخ وفاة المروي عنه، وقد استفيد من هذا الطريق في بعض البحوث الرجالية.

المثال الأوّل: ذكر الشيخ في الفهرست رواية أحمد بن هلال كتب علي بن يقطين[١]، وهذا عجيب؛ فإن أحمد بن هلال ولد سنة ١٨٠ - كما صرّح به في الفهرست ورجال النجاشي[٢] فكيف تصح روايته عن علي بن يقطين المتوفي سنة ١٨٠ (كما في رجال الكشي)[٣] أو سنة ١٨٢ (كما في رجال النجاشي وفهرست الشيخ)[٤].

المثال الثاني: كثرت في الأسناد رواية الحسن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالي.

صحّة هذه الرواية كانت محل كلام من قديم الزمن عند أصحابنا كما ذكره الكشي في رجاله[٥].

---

(١) فهرست الشيخ: ٣٨٩/٢٧١

(٢) رجال النجاشي: ١٩٩/٨٣ ، فهرست الشيخ: ١٠٧/٨٣

(٣) رجال الكشي: ٨٥/٤٣

(٤) فهرست الشيخ: ٣٨٩/٢٧٠ ، رجال النجاشي: ٧١٥/٢٧٣

(٥) رجال الكشي: ٩١٩/٥١٢ ، رجال النجاشي: ١٩٨/٨٢.

وذلك لان الحسن بن محبوب مات في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين وكان من أبناء خمس وسبعين سنة[١] فولادته كانت في حدود سنة ١٥٠، وأبوحمزة الثمإلى مات في نفس هذه السنة كما صرحت به المصادر الرجالية[٢] فلا تمكن رواية ابن محبوب عنه مباشرة.

ثم إنَّ المصادر الرجالية قد تصرح بتاريخ ولادة الرواة أو وفاتهم وقد يستفاد ذلك من ضمّ الأمور المذكورة في كتب الرجال بعضها إلى بعض والاستنتاج منها، وهذا قد يكون الاستدلال عليه ظاهراً كاستفاده تاريخ ولادة الراوي من تاريخ وفاته ومدة عمره كما مر آنفا بالنسبة إلى الحسن بن محبوب، وقد يكون مشتملاً على شيء من الخفاء بحيث لايظهر إلا بعد التأمّل.

المثال: لم يرد تاريخ ولادة علي بن الحسن بن علي بن فضال في كتب الرجال صريحاً، لكن يمكن تعيين تاريخه تقريباً بالنظر

---

(١) رجال الكشي: ١٠٩٤/٥٨٤

(٢) رجال النجاشي: ٢٩٦/١١٥ ، رجال الشيخ الطوسي: ١٠٨٣/١١٠ = ٣ ، ٢٠٤٧/١٧٤ = ٢ ، لاحظ أيضاً: ٤٩٥٩/٣٣٣ = ١

إلى ما ذكره النجاشي في ترجمته: لم يرو عن أبيه شيئاً، وقال: «كنت أقابله وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه ولا أفهم - اذ ذاك - الروايات ولا أستحلّ أن أرويها عنه» وروي عن أخويه عن أبيهما[١] انتهي.

يظهر منه كون مقابلة علي بن الحسن كتب أبيه قبيل وفاته فيبعد جداً أن يكون عمر علي بن الحسن عند وفاة والده أكثر من عشرين سنة، فإذا ضممنا ذلك إلى ما ذكره النجاشي في تاريخ وفاة والده أي الحسن بن علي بن فضّال من كونه في سنة ٢٢٤[٢] ينتج كون ولادة علي في سنة ٢٠٤ أو حوإليها.

ومنه نستفيد في تعيين مرجع الضمير في هذا السند:

- عنه، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبدالله عليه السلام[٣]

---

(١) رجال النجاشي: ٦٧٦/٢٥٨

(٢) رجال النجاشي: ٧٢/٣٦

(٣) التهذيب ٨: ٧١١/٢٠١

فقد أرجعه في معجم رجال الحديث[١] إلى علي بن الحسن - وهو علي بن الحسن بن فضّال - الواقع في الأسناد المتقدمة[٢] تبعا للوافي.

وهذا مشكل؛ فإنّ يونس بن يعقوب مات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام كما ذكره النجاشي[٣]، فلا يمكن رواية علي بن الحسن بن فضّال - المتولد بعد استشهاد الإمام الرضا عليه السلام في سنة ٢٠٢ و٢٠٣ - عنه مباشرة الاّ مرسلة، والإرسال خلاف الظاهر في الأسناد.

وتعيين مرجع الضمير في هذا السند يحتاج إلى بحث طويل لاحاجة إلى التعرض له هنا.

ثم إنّه قد نحصل على وفيات الرواة وموإليدهم بضّم ما يستفاد من كتب الرجال إلى ما ورد في غيرها ككتب التاريخ

---

(١) معجم رجال الحديث ١١/٢٨٧ وقد أرجعه في ٢٠/٣٣٦ الي علي بن جعفر الواقع في سند قبله وكلاهما خطأ.

(٢) التهذيب ٨: ٢٠١/٧٠٦-٧٠٨

(٣) رجال النجاشي: ٤٤٦/١٢٠٧

المثال: لم يصرّح أئمة الرجال بتأريخ وفاة المعلّي بن خنيس، لكن ذكروا في ترجمته أنّ داود بن علي قتله، فدعا أبوعبدالله عليه السلام علي داود فمات منه ليلته[١]، فيستفاد منه تقارن قتل معلّي لوفاة داود وقد صرّحت كتب التاريخ بوفاة داود بن علي في ربيع الاوّل من سنة ١٣٣[٢] فنعرف تاريخ قتل المعلي بن خنيس أيضاً.

ومن هنا يظهر وقوع خلل في هذا السند في التهذيب والاستبصار:

- الحسن بن محمّد بن سماعة عن محمّد بن زياد عن معلّي بن خنيس قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام[٣]

محمّد بن زياد في السند هو محمّد بن أبي عمير المتوفي سنة ٢١٧ فلا تصح روايته عن معلي بن خنيس المقتول سنة ١٣٣ إلا مرسلة.

---

(١) رجال الكشي: ٣٧٧/٧٠٨ وما بعدها

(٢) الكامل لابن أثير ٥:٤٤٨ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٠:٥٦

(٣) التهذيب ٧: ١٤٤/٢١

● معرفة تأريخ وفاة الرواة تؤثّر أحياناً في المرحلة الثالثة من مراحل التحقيق في السند، أي توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم.

المثال: نسب أبوبصير يحيى الأسدي إلى الوقف وهذا سهو؛ فإنّ أبابصير الأسدي مات سنة ١٥٠[١]، وبدء الوقف كان عند استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام في سنة ١٨٣[٢] فقد مات أبوبصير الأسدي ٣٣ سنة قبل بدء الوقف فلا يمكن كونه واقفياً.

● يفيد العلم بمواليد الرواة ووفياتهم في المرحلتين الأخيرتين أيضاً - أي تمييز المشتركات وتوحيد المختلفات - لكن الغالب الاستعانة بمشايخ الرواة وتلامذتهم والارتباط السندي في هاتين المرحلتين، فنؤجّل الكلام عنهما إلى الأبحاث القادمة.

وفي الختام نشير إلى أنّ مقارنة تأريخ وفاة الرواة الواقعين في السند قد تكشف عن وقوع غرابة أو اختلال في السند على سبيل الإجمال من دون أن توصلنا إلى الصواب فيه.

---

(١) رجال النجاشي: ١١٨٧/٤٤١.

(٢) رجال الكشي: ٧٥٩/٤٠٤، ٩٤٦/٤٩٣، ٨٧١/٤٥٩، ٨٨٨/٤٦٨، الغيبة للطوسي: ٦٥/٦٣

المثال: ورد في بعض الأسناد: رواية عبدالله بن محمّد بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام[١].

المعروف باسم عبدالله بن محمّد بن خالد هو عبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي وهو ليس من أصحاب الصادق عليه السلام ولا تمكن روايته عنه عليه السلام فإنه ابن محمّد بن خالد الطيالسي ومحمد بن خالد الطيالسي مات سنة تسع وخمسين ومائتين وهو ابن سبع وتسعين سنة[٢]، فولادته كانت في سنة ١٦٢ تقريباً - أي بعد استشهاد الإمام الصادق عليه السلام (في ١٤٨) بأربع عشرة سنة فلا تمكن رواية والد عبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي عن الصادق عليه السلام مباشرة فضلاً عن نفسه.

ففي المقام غرابة أو خلل فإما أنّ عبدالله بن محمّد بن خالد متعدّد فيوجد رجل آخر بهذا الاسم أيضاً وهو من أصحابه عليه السلام وإن لم يذكر في كتب الرجال، أو وقع تحريف في السند لا يعلم تفصيله.

---

(١) التهذيب ١ : ٩٢٩/٣٢٠

(٢) رجال النجاشي: ٩١٠/٣٤٠

٢- صحبة الرواة للأئمة عليهم السلام

من المقاصد الرئيسية لكتب الرجال تعيين صحبة الرواة للأئمة وعدمها وبيان أن الراوي من أصحاب أي إمام كان، فبعض كتب الرجال أسس لهذا الأمر كرجال الشيخ ورجال البرقي، بل قلما يري في رجال البرقي نكتة أخرى حول الرواة، وسائر كتب الرجال تتعرّض لذلك في غالب التراجم بحيث يفهم كون التعرض له من الأغراض الملحوظة عند التإليف بحيث قد يكشف السكوت عن ذكر ذلك في ترجمة الرواة عن عدم العثور على من ذكر ذلك حول هولاء الرواة وهل يمكن الاستدلال بذلك على نفي صحبة الرواة؟ فيه كلام سيأتي إن شاء الله.

وكيف كان فمعرفة أصحاب الأئمة تفيد في الأبحاث الرجالية كثيراً، فقد يستعان بذلك على فهم مفاد السند أو كشف التحريف الواقع فيه بالنظر إلى تأريخ وفاة الأئمة عليهم السلام ومقايسته مع تأريخ راو واقع في السند على نهج مامر آنفاً.

المثال الأوّل: ورد في الكافي: أبان بن عثمان عن محمّد بن مروان عمن رواه عن أبي جعفر عليه السلام[١].

هذا السند معلق جزما؛ فإنّ أبان بن عثمان عدّه الشيخ والبرقي في رجالهما في أصحاب الصادق عليه السلام[٢] وقد وصفه الكشي مع جماعة أخرى بالفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وقال: وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[٣] وقد صرّح الشيخ في الفهرست وتبعه النجاشي بأنه روي عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى (عليهما السلام)[٤].

ولا تصح رواية الكليني (م ٣٢٨ أو ٣٢٩) عن أصحاب الصادق (م١٤٨) والكاظم (م١٨٣)(عليهما السلام) مباشرة ففي السند تعليق لامحالة والرجوع إلى السند المتقدم عليه يوضّح كيفية التعليق:

---

(١) الكافي ٨: ٥٨٩/٣٩٢

(٢) رجال الشيخ: ١٨٨٦/١٦٤ = ١٩٠ ، رجال البرقي: ٣٩

(٣) رجال الكشي: ٧٠٥/٣٧٥

(٤) فهرست الشيخ: ٦٢/٤٧ ، رجال النجاشي ٨/١٣

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر عن أبان بن عثمان عن الحسن بن عمارة[١].

وفي هذا السند تحويل - كما هو ظاهر - ففي السند المبحوث عنه تعليق وتحويل معا.

المثال الثاني: علي بن إبراهيم عن صالح بن عبدالله عن أبي‌الحسن عليه السلام[٢].

الظاهر أن المراد من صالح بن عبدالله في السند هو صالح بن عبدالله الخثعمي الّذي عدّه الشيخ في أصحاب الصادق والرضا(عليهما السلام)[٣].

وتبعد كل البعد رواية علي بن إبراهيم عن أصحاب الصادق عليه السلام بلاواسطة إما بملاحظة حياة علي بن إبراهيم في سنة ٣٠٧ كما ورد

---

(١) الكافي ٨: ٥٨٨/٣٩١

(٢) الكافي ٤: ٣/١٤١

(٣) رجال الشيخ: ٣٠٢٧/٢٢٥ = ٥ ، ٥٣١٠/٣٥٩ = ٢

في بعض الأسناد[١] وإما بملاحظة تأريخ وفاة تلميذه الشيخ الكليني، فعليه في السند سقط أو ارسال.

● نستفيد من صحبة الإمام في تعين مذهب الرواة ونفي ما ينسب إليهم من فساد المذهب أحياناً.

المثال: قد يقال بكون أبان بن عثمان ناووسيا - أي واقفا على أبي عبدالله الصادق عليه السلام[٢] - ويردّ بأنه روي عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام كما مر عن فهرست الشيخ ورجال النجاشي.

وهنا فائدة أخرى ترتبط بمذهب الرواة وهي أن بعض الرواة كان له حال استقامة وحال انحراف فما أخذ عنه في حال الاستقامتة يصح وما أخذ عنه حال الانحراف لا يصح، لكن المشكل تشخيص زمان الأخذ حيث إن جُلّ الروايات لم يذكر فيها زمان الاخذ وهنا يمكن أن نستفيد من طبقة راوي هذا الشخص في حلّ المشكل.

المثال: عدّة من وكلاء الكاظم عليه السلام كعلي بن أبي حمزة البطائني وزياد بن مروان القندي وقفوا على الكاظم عليه السلام بعد وفاته طمعا في

---

(١) عيون اخبار الرضا ، ب ٢٤/٤٠

(٢) رجال الكشي: ٦٦٠/٣٥٢

أموال له كانت في أيديهم لئلا يلزموا بإعطاءها إلى الإمام الرضا عليه السلام وقد وقع هولاء في أسناد روايات كثيرة رواها عنهم جماعة من أجلاء الإمامية كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى فحينئذ يقع الكلام في زمن الأخذ، فان كان قبل الوقف صحت هذه الروايات الكثيرة وإن كان بعده لم تصح.

والتحقيق كون أخذ الأجلاء عن هولاء الواقفة في زمن صحة مذهبهم وجلالة قدرهم، أي قبل أن يقفوا[١]؛ نظراً إلى البينونة التامة بين الواقفة والإمامية في ذاك الزمان وجسارة الواقفة على إمام عصرهم - أعني الإمام الرضا عليه السلام[٢] - ونهيه عليه السلام عن مجالستهم[٣] وجعلهم مع النصّاب والزيدية بمنزلة سواء[٤] وقد وصفهم - في رواية بأنّهم كفار مشركون زنادقة[٥] وكانت المنافرة بينهم وبين

---

(١) لاحظ مشرق الشمسين: ٥٩-٦٣.

(٢) لاحظ رجال الكشي: ٨٨٥/٤٦٦ ، ١٠٤٥/٥٥٣

(٣) رجال الكشي: ٨٦٤/٤٥٧

(٤) رجال الكشي: ٤١٠/٢٢٩ و ٤١١ ، ٨٧٣/٤٦٠ و ٨٧٤ وأيضاً: ٨٦٩/٤٥٩

(٥) رجال الكشي: ٨٦٢/٤٥٦ ولاحظ الرقمين ٨٦١ و ٨٦٣ ، وص ٨٧٨/٤٦١ وص ٨٦٧/٤٥٨ ، الغيبة للطوسي: ٧٥/٧٠

الإمامية على حد سموا بالممطورة[١] أي الكلاب المبتلة بالمطر فهم[٢] أنتن من الجيف، إلى غير ذلك من القرائن.

لكن هنا إشكال أشار إليه المحدث النوري قدس سره في خاتمة المستدرك عند البحث عن وثاقة علي بن أبي حمزة البطائني وهو الّذي يرتبط بصحبة الراوي للإمام عليه السلام.

قال: «إن هذا لا يتمّ في الّذين لم يدركوا أيام الكاظم عليه السلام كالحسين بن سعيد وموسي بن القاسم وإسماعيل بن مهران السكوني فإن وقفه كان مقارنا لوفاة الكاظم عليه السلام فكل من كان «ضا» (أي من أصحاب الرضا عليه السلام) روي عنه في أيام وقفه» انتهي ما اردنا نقله من كلامه[٣].

---

(١) رجال الكشي: ٨٧٥/٤٦٠ ، ٨٧٨/٤٦١ و٨٧٩ ، لاحظ كمال الدين: ٩٣ ، المسائل الصاغانية: ٥٩ ، إعلام الوري ٢: ٤٣ ، ٢٥٨ ، كشف الغمة ٢: ٥٢٩ ، الغيبة للشيخ الطوسي: ٩

(٢) لاحظ حول هذا الاسم ووجه تسمية الواقفة به: فرق الشيعة: ٨١ ، المقالات والفرق: ٩٢

(٣) خاتمة المستدرك ، ٤: ٤٦٨ ، الرقم ٢٠٧ ، الفائدة الخامسة، «رز»

ولا يخفي أن المراد بمن كان «ضا» أي من عدّ في أصحاب الرضا عليه السلام ولم يعد في أصحاب الكاظم عليه السلام، بداهة عدم الملازمة بين مجرد كون الرجل من أصحاب الرضا عليه السلام وعدم إدراكه لزمن مولينا الكاظم عليه السلام.

لكن هذا الاستدلال غير تام لوجوه:

الأوّل: إنّ مجرّد عدم ذكر الراوي في كتب الرجال في أصحاب إمام وعدم إشارتهم بروايته عنه ليس دليلاً قطعيا على عدم كونه من اصحابه في الواقع لما يأتي.

الثاني: إن عدم رواية الراوي عن الإمام ليس دليلاً على عدم إدراكه لعصره والمراد ممن ذكر في أبواب أصحاب الأئمة من كتب الرجال من روي عنهم عليهم السلام لا مطلق من أدرك عصرهم وإن لم يكن له رواية عنهم عليهم السلام.

الثالث: لو سلمنا دلالة عدم رواية الراوي عن إمام على عدم إدراكه لعصره؛ نظراً لاستبعاد إدراك عصره وعدم التشرف بحضرته - خصوصاً في كبار الرواة كالحسين بن سعيد - لما تمّ هذا الاستبعاد في خصوص الإمام الكاظم عليه السلام حيث كان مسجوناً في

سنين من أخريات عمره، فلم يمكن للشيعة الاستضاءة من أنوار علومه بالطريق العادي.

نعم لو كنا عالمين بتأريخ ولادة هؤلاء الرواة وكونها بعد وفاة الإمام الكاظم عليه السلام أو في أخريات حياته لصح هذا الاستدلال، لكن أنّي لنا باثباتها.

فتحصل أن الفائدة المتوخاة من هذا الكلام في بحثنا هذا أي صحبة الإمام غير تامّة.

● والغالب الاستعانة بكون الراوي من أصحاب أي إمام في مرحلة تمييز المشتركات وتوحيد المختلفات.

فإذا كان العنوان المشترك مردّداً بين شخصين معدودين من أصحاب إمامين بينهما فصل زمني طويل أمكن تمييزه بسهولة غالباً.

المثال: الحسن بن راشد مردّد بين الحسن بن راشد مولي بني العباس والحسن بن راشد البغدادي أبي‌علي مولي آل المهلّب والحسن بن راشد الطفاوي وهذا الأخير لا نريد التعرض له وإنما كلامنا عند تردد الأمر بين الأولين والتمييز بينهما سهل؛ لاختلاف

طبقتهما، فإنّ الأول من أصحاب الصادق والكاظم(عليهما السلام)[١] والثاني من أصحاب الجواد والهادي(عليهما السلام)[٢].

فالمراد من الحسن بن راشد من دون وصف عند روايته عن أبي عبدالله(عليه السلام)، أو أبي الحسن موسى بن جعفر، أو أبي إبراهيم(عليه السلام) هو الحسن بن راشد مولي بني العباس وعند روايته عن أبي الحسن العسكري، أو العسكري، أو الفقيه العسكري(عليه السلام)[٣] هو أبو علي الحسن بن راشد البغدادي مولي آل المهلّب.

و إذا كان العنوان المشترك مردّداً بين شخصين قد ذكر أحدهما في أصحاب إمام دون الآخر، فإن صرّح أئمة الرجال بعدم كون الآخر من أصحابه كما ذكر الكشي مثلاً أن حنان بن سدير أدرك

---

(١) رجال الشيخ: ٢١٧٢/١٨١ = ٢٩ ، ٤٩٧٣/٣٣٤ = ٤ ، ٦٥٧٣/٣٨٥ = ١٠ ، وقد صحّف الحسن بالحسين في مطبوعته ، رجال البرقي: ٢٦ و٤٨

(٢) رجال الشيخ: ٥٥٤٥/٣٧٥ = ٨

(٣) التعابير الواردة هنا عن الأئمة عليهم السلام: هو ما أشار اليه في معجم رجال الحديث في ترجمة الحسن بن راشد (٤: ٥١٠ و٥١١)

أباعبدالله عليه السلام ولم يدرك أباجعفر عليه السلام[1] أمكن حمل العنوان المشترك على غيره عند روايته عن ذاك الإمام.

وأما إن لم يصرّحوا بذلك، بل أردنا إثبات عدم كون أحدهما من أصحاب إمام من مجرد عدم ذكره في أصحابه أشكل ذلك لاحتمال كون هذا الرجل أيضاً من أصحابه وإن لم يذكر في كتب الرجال ،كما يأتي وجهه في آخر هذا البحث.

نعم عدم ذكر جميع كتب الرجال للراوي في أصحاب إمام يعدّ قرينة ظنية على نفي كونه من أصحابه وقد تنضمّ إليها قرائن أخرى تفيد مجموعها الاطمينان.

المثال: ابن سنان مردد بين عبدالله بن سنان ومحمّد بن سنان، وعبدالله بن سنان معدود في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام مع تأمل

(١) رجال الكشي: ١٠٤٩/٥٥٥

النجاشي في روايته عن الكاظم عليه السلام[١] ومحمّد بن سنان معدود من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام[٢].

فمجرد ذلك لا يكون دليلاً قاطعاً على عدم بقاء عبدالله بن سنان إلى زمان الرضا عليه السلام أو عدم روايته عنه عليه السلام كما لا يكون دليلاً على عدم إدراك محمّد بن سنان للصادق عليه السلام، فلا يدلّ على إرادة عبدالله عند رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام ولا على ارادة محمّد عند روايته عن الرضا عليه السلام، لكن يمكن الاستدلال على ذلك بملاحظة رواتهما وسلسلة أسنادهما وقرائن أخرى.

هذا ولكن يمكن أن توجّه دلالة عدم ذكر الرجل في أصحاب إمام على عدم ارادته من العنوان المشترك الراوي عن ذاك الإمام، بتقريب أن الرجل لو كان في الواقع من رواة هذا الإمام لكانت روايته عنه قليلة وإلا لما خفي ذلك على أئمة الرجال، وحيث قلّت

---

(١) رجال البرقي: ٢٢ و٤٨ ، رجال الشيخ الطوسي: ٣٧٧٨/٢٦٤ = ٣٨٧ ، ٤١٠٥/٢٨٣ = ١٣٠ ، ٥٠٥٣/٣٣٩ = ١٤ ، رجال النجاشي: ٥٥٨/٢٢٤ ، رجال الكشي: ٧٧٠/٤١٠

(٢) رجال البرقي: ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٧ ، رجال الشيخ الطوسي: ٥١٣٨/٣٤٤ = ٣٩ ، ٥٣٩٤/٣٦٤ = ٧ ، ٥٥٨٧//٣٧٧ = ٣

رواية هذا الراوي عن الإمام لما ينصرف إليه الإطلاق؛ إذ الإطلاق ينصرف إلى الراوي المشهور.

وهذا التقريب صحيح غالباً، خصوصاً بالنسبة إلى الرواة المتكررة رواياتهم وقد لا يصحّ، وتفصيل الكلام حوله لا يسعه هذا المقام.

● يمكن الاستفادة من كتب الرجال لتعيين المراد من العناوين المشتركة للامام عليه السلام كأبي الحسن وأبي جعفر وفإذا كان الراوي من أصحاب الكاظم عليه السلام فقط فالمراد من أبي الحسن في كلامه هو الكاظم عليه السلام وإذا كان من أصحاب الرضا عليه السلام فقط فهو المراد وإذا كان من أصحابهما معا يدور الأمر بينهما وكذلك بالنسبة إلى أبي جعفر عليه السلام لكن كشف انحصار رواية الراوي عن أحد الإمامين من مجرّد عدم الذكر في كتب الرجال يواجه الاشكال المتقدم فيجب تكميل ذلك بضم قرائن أخرى.

المثال الأوّل: مرّت رواية صالح بن عبدالله عن أبي الحسن عليه السلام وقلنا بأن الشيخ والبرقي عدّا صالح بن عبدالله الخثعمي في أصحاب الرضا دون الكاظم عليهما السلام لكن لا يكفي ذلك في الحكم بكون المراد من أبي الحسن هو الرضا عليه السلام، خصوصاً مع الالتفات إلى أنّه من

أصحاب الصادق عليه السلام أيضاً فقد أدرك عصر الكاظم عليه السلام لا محالة وبالرجوع إلى سائر الأسانيد نري روايته عن الكاظم عليه السلام في بعض الموارد[١].

المثال الثاني: قد أكثر علي بن يقطين من الرواية عن أبي الحسن عليه السلام[٢] ولم يعدّ علي بن يقطين إلا في أصحاب الكاظم عليه السلام وذلك بمجرده غير كاف في تعيين المراد من أبي الحسن لكن علي بن يقطين مات في أيام موسى بن جعفر عليه السلام سنة ١٨٠ أو ١٨٢، فقد مات قبل إمامة الرضا عليه السلام[٣] والظاهر من

---

(١) كما في قرب الأسناد: ١١٩٣/٣٠٤ و١١٩٤، الكافي: ٤: ١٧/٤٤٦، التهذيب ٤: ٥٢٣/١٨٢=٦، ٤: ١٠٣٠/٣٣٠=٩٨

(٢) كما في الكافي ٣: ١٥/١٨، ٢/١٩٢، ٨/٤٥٣، ٤: ١/٣١٢، ٨/٣٨، ٥: ٣/١١٠، ٧/١١٢، ٦: ٣/٤، ٣٧٥٠٢، ٨: ٥٨٣/٣٨٣ والتهذيب ١: ٩٣/١٤٢، ٥٣/١٦٧، ١٥/٢٢١، ٢٥/٢٧١، ١٣/٣٧٥، ٢٢/٣٧٧، ٣: ٢٣/٨، ٧٣//٢٢٤، ١٣/٢٩٨، ٥: ٢٢/١٠٨، ٢٠/٢٥٤، ١٣٨/٤٣٠، ٤١٠/٤٩١، ٦: ٤٨/٣٣٥، ٧: ٥٦/٨٠، ٨: ١٤٥/١٥٧، ٩: ٢٢١/١١٢، ١٠/٣٣٠

(٣) رجال الكشي: ٨٠٥/٤٣٠، فهرست الشيخ: ٣٨٩/٢٧٠، رجال النجاشي: ٧١٥/٢٧٣

الاسئلة عن الأئمة كونها حين إمامتهم فليس المراد من أبي‌الحسن في السند هو الرضا عليه السلام.

ومن هذا المثال تعرف فائدة أخرى للعلم بوفيات الرواة ولزوم الدقّة في تعيينها أحياناً وعدم الاكتفاء بمعرفة العصر التقريبي.

المثال الثالث: قد أكثر علي بن أبي‌حمزة من الرواية عن أبي‌الحسن عليه السلام[1] والمراد منه مولينا الكاظم عليه السلام؛ لا لمجرد عدم ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، بل لأنه كان من رؤساء الواقفة فلا يروي عن الرضا عليه السلام لامحالة.

المثال الرابع: قد كتب إبراهيم بن محمّد الهمداني إلى أبي‌جعفر عليه السلام[2] والمراد من أبي‌جعفر في غالب الأحيان هو أبوجعفر الباقر عليه السلام لكن المراد هنا هو أبوجعفر الثاني عليه السلام، لان إبراهيم بن محمّد الهمداني كان من أصحاب الرضا والجواد

---

(١) انظر معجم الرجال ١١: ٤٩٠

(٢) كما في الكافي ٥: ٣/٣٧٤، التهذيب ٧: ١٥٨٤/٣٩٦ وفي رجال الكشي: ١١٣٠/٦١١ وقد كتب الحسين بن بشار الواسطي وعلي بن أسباط أيضاً إلى أبي‌جعفر عليه السلام وسألا عما سأله ابراهيم بن محمّد الهمداني، لاحظ الكافي ٥: ١ ٣٤٧ و٢ والبحث المذكور في المتن يأتي فيها أيضاً.

والهادي (م ٢٥٤) عليه السلام[1] ويستبعد جدا إدراكه لزمن أبي جعفر الباقر عليه السلام (م ١١٤).

هذا كله حول تمييز المشتركات.

وأما توحيد المختلفات فقد أشرنا إلى أنّه يقوم على أساس جمع القرائن المقوّية للإتحاد والقرائن المضعّفة له ومقارنة هذه القرائن مع تلك وذكرنا أن من القرائن على الاتحاد اتحاد طبقة العنوانين أو العناوين.

فإذا اشترك العنوانان مثلا في كونهما من أصحاب إمام واحد فهي قرينة على الاتحاد، لكنها قرينة ضعيفة، خصوصاً إذا كان العنوانين من أصحاب الصادق عليه السلام، لكثرة الرواة عنه عليه السلام بما لا يحصي.

ولذلك لا تعتني بهذه القرينة إلا تأييداً لسائر القرائن.

ومن القرائن على عدم الاتحاد تغاير طبقة العنوانين كأن كان أحدهما من أصحاب إمام دون الاخر، فإن أمكننا نفي كون

---

(١) رجال البرقي: ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، رجال الشيخ: ٥٢١٠/٣٥٢ = ١٦ ، ٥٥١٥/٣٧٣ = ٢ ، ٥٦٣٧/٣٨٣ = ٨

أحدهما من أصحاب إمام من صريح عبائر أئمة الرجال أو ظاهرها فهذه قرينة قوية على عدم الاتحاد وأما إذا لم نستند في نفي صحبة أحدهما للامام إلاّ إلى عدم ذكره في اصحابه فذلك لا يكون قرينة قوية على التغاير لمامر.

المثال: وقع البحث في إتحاد محمّد بن يحيى الخثعمي ومحمّد بن يحيى الخزاز والصحيح عدم اتحادهما؛ لقرائن أقويها اختلاف طبقتهما، فقد ترجم النجاشي لمحمّد بن يحيى الخثعمي وقال: روي عن أبي عبدالله عليه السلام[1]، وترجم بعده بلافصل لمحمّد بن يحيى الخزاز وقال: روي عن أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[2]، وظاهر كلامه عدم روايته عن أبي عبد الله عليه السلام وكأنه ذكر هذين الكلامين في الترجمتين للتمييز بينهما.

ومن هنا يظهر أنّ محمّد بن يحيى - بلاقيد - إذا روي عن أبي عبدالله عليه السلام مباشرة فالظاهر كون المراد محمّد بن يحيى الخثعمي لا الخزاز وإذا روي عنه بواسطة فيمكن كونه محمّد بن

---

(١) رجال النجاشي: ٩٦٣/٣٥٠

(٢) رجال النجاشي: ٩٦٤/٣٥٩

يحيى الخزاز ولا ينفي احتمال الخثعمي هنا بالمرة؛ إذ رواية الراوي عن الإمام مباشرة لا تنفي روايته عنه بواسطة أيضاً.

وفي ختام هذا البحث يجدر بنا أن نشير إلى أن ذكر الرجل في أصحاب الأئمة شهادة على كونه من اصحابهم فيؤخذ بها ما لم يثبت خلافها وأما عدم ذكر الرجل في أصحاب إمام فليست شهادة على نفي كونه من اصحابه فإنّ «رواة الحديث لا ينضبطون ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقا وغربا» كما صرّح به الشيخ في مقدّمة رجاله[١].

ولذلك كثر الرواة عن الأئمة في الأسناد من غير أن يذكر ذلك في كتب الرجال، بل لعلهم أكثر من المذكورين في كتب الرجال، نعم في خصوص باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ قلّ من لم يذكر من أصحاب الصادق عليه السلام بالنسبة، لنقل الشيخ في هذا الباب عن رجال ابن عقدة وهو قد بلغ الغاية في ذلك على حد تعبير الشيخ الطوسي[٢].

---

(١) رجال الشيخ: ١٧

(٢) نفس المصدر، نفس الموضع

نعم عدم ذكر الرجل في جميع كتب الرجال في أصحاب إمام يكشف عن عدم عثور مصنّفيها على رواية له عنه عليه السلام فهي قرينة على عدم رواية الراوي عنه كثيراً، فلو كان راوياً عنه لكان نادراً فلا يقاس عليه ولا يمكن حمل العنوان المشترك عليه إذا لم يكن عليه قرينة ظاهرة، وندرة رواية الراوي وشذوذها تفيد في أبحاث الرجالية أخرى أيضاً كما يظهر التأمّل.

وهنا دقيقة وهو أنه قد كثر ذكر الرواة عن الأئمة في كتب الشيخ كالتهذيب والاستبصار والأمالى من غير أن يكون لهم ذكر في رجاله وهذا ربما يثير العجب، لتقدّم تاليف التهذيب على الرجال وهو يدلّ على أنّ الشيخ في رجاله لم يكن يسبر كتب الحديث لاستخراج الرواة عن الأئمة بل كان لديه عدة كتب رجالية قد ذكر كل واحد منها عدة من أصحاب الأئمة وقد أخذ الشيخ أسماء أصحاب الأئمة منها فهو جمع معلومات عدة كتب رجالية في كتابه والحاصل أن منبع الشيخ في سرد الاسماء هو كتب الرجال لا كتب الحديث والأسناد، بل الظاهر ذلك في فهرست الشيخ ورجال

النجاشي أيضاً، ولإثبات ذلك قرائن كثيرة أخرى سنشير إلى بعضها إن شاء الله تعالى.

الفهرس

تصدير ٧
تعريف الحديث ١٠
تعريف علم الحديث، علم الدراية، علم الرجال ١١
الفروق بين هذه العلوم..... ١٢
علم الرجال وعلم التراجم..... ١٣
تنبيهان:..... ١٤
موضوع أبحاثنا ١٥
منهج البحث في أصول الرجال ١٧
فائدة أصول الرجال..... ٢١
خلاصة البحث..... ٢٦
السؤال..... ٢٨
التحقيق ٢٩
الفصل الأول: مراحل التحقيق في السند..... ٣١
المرحلة الأولى: فهم مفاد السند ٣١
منها: مرجع الضمير..... ٣٢

منها: التعليق في الأسناد..... ٣٧
منها: الإشارة والمراد منها هنا ما يشبه التعليق ٣٩
منها: التحويل في الأسناد ٤١
التمرين ٤٤
التحقيق ٤٥
التمرين ٤٥
المرحلة الثانية: معرفة التحريفات في السند ٤٧
١- التصحيف ٤٧
٢- زيادة اسم راو في السند ٤٩
٣- سقط اسم راو من السند..... ٥٠
تنبيهات ٥١
المرحلة الثالثة: توثيق الرواة وتضعيفهم ومذهبهم ٥٦
المرحلة الرابعة: تمييز المشتركات ٦٤
المرحلة الخامسة: توحيد المختلفات ٧٣
البحث الأوّل: إثبات إمكان الاتحاد..... ٧٤
البحث الثاني: إثبات وقوع الاتحاد ٧٦
تذييل الأسناد المشهورة في الكتب الأربعة ٨٠

فهرس الأسناد المشهورة..... ٨٣
شرح موجز حول الأسناد المشهورة..... ٩٦
التمرين ١٢٠
التحقيق ١٢٢
خلاصة البحث..... ١٢٣
السؤال..... ١٢٨
الفصل الثاني: منابع علم الرجال..... ١٣٠
الباب الأوّل: أقسام كتب الرجال والإشارة إلى أسمائها ١٣١
موضوع الأصول الستّة..... ١٣٣
الباب الثاني: كيفية الرجوع الى كتب الرجال ١٤٠
الباب الثالث: فوائد كتب الرجال..... ١٥٠
الثانية: طبقة الرواة ١٦١
الفهرس..... ١٩٥